صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 1988

التقريـــر السنـــوي

والحسابـات الختاميـة

للسنة المنتهية في

31 ديسمبـــر 1988

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الإقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في جميع الدول العربية ، بموجب اتفاقية حررت في السابع والعشرين من شهر ربيع الثاني عام 1396 هجرية الموافق للسابع من ابريل عام 1976 ميلادية . ويضم الصندوق حالياً في عضويته كل اعضاء جامعة الدول العربية باستثناء جيبوتي . ويهدف الصندوق الى المساهمة في تحقيق ما يأتي :

"أ ـ تصحيح الإختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء .

ب ـ إستقرار أسعار الصرف بين العملات العربية ، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها ، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء .

جـ ـ إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي ، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الإقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في الدول الأعضاء .

د ـ إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الإستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الإعضاء ، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد ويؤدي إلى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك .

هـ ـ تطوير الأسواق الماليـــة العربية .

و ـ دراسة سبل توسيع إستعمال الدينار العربي الحسابي ، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة .

ز ـ تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والإقتصادية الدولية ، بما يحقق مصالحها المشتركة ، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية .

حـ ـ تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية ."

السادة رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني أن أرفع ، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين ، لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال صندوق النقد العربي وأوضاعه المالية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 1988 ، وذلك وفقا للمادة الثالثة والثلاثين من الإتفاقية المنشئة للصندوق .

الدكتور عبد الله إبراهيم القويز
المدير العام
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين
مارس 1989

محتويـــات التقريـــــر

		رقم الصفحة
القســم الأول	**نشـــاط الصنـــدوق**	11
	مقدمـــــة	11
	أولا : تصحيح الإختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء	12
	أنـــواع التسهيـــلات	12
	سياســة وشروط الإقـــراض	13
	القـــــروض	14
	ثانيـا : برنامـج تمويل التجـارة العربية	18
	ثالثـا : الأســواق المالية العربيــة	20
	رابعـا : المعونـــة الفنيـــة	21
	معهد السياسات الإقتصادية	21
	الـدورات التدريبية	22
	النـــدوات المتخصصـة	24
	منـــح التدريـــب	24
	توفير الخبرات الفنيـة	24
	الدورات والندوات في الدول الأعضاء	24
	خامسا : التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية	25
	سادسا : النشـــاط الإستثمـــاري	27
القسم الثاني	**الأوضاع المالية للصنـــدوق**	29
	أولا : المركـز المالـــي	29
	صافي الاصـــــول	29
	قروض للـدول الأعضـــاء	29
	ودائع لـدى البنـوك	29
	أصـــول أخـــرى	30
	رأس المال والإحتياطيات	30
	رأس المـــال	30
	الاحتياطيـــات	31
	ثانيـا : نتائج أعمـــال السنـــة	31
	الدخـــــل	31
	الإنفـــــاق	31
	صافـــي الدخـــل	31

		رقم الصفحة
	الحسابات الختامية	41-35
الملاحق		43
الملحق (أ)	جداول قروض الصندوق	45
	جدول (1) القروض التي قدمها الصندوق	47
	جدول (2) أنواع وقيم القروض التي قدمها الصندوق	48
	جدول (3) رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة بأنواعها المختلفة في 1987 و 1988	49
	جدول (4) نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى حصتها من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل في 1987 و 1988	50
	جدول (5) بيان الإكتتاب المدفوع والقروض المقدمة	51
	جدول (6) أسعار الفائدة التي يتقاضاها الصندوق	52
الملحق (ب)	جداول عامة	53
	جدول (1) رأس المال المكتتب به والمدفوع كما في 31 ديسمبر 1988	55
	جدول (2) المعونة الفنية : الدورات التي أقامها صندوق النقد العربي	56
	جدول (3) المعونة الفنية : نشاط الصندوق في مجال إقامة الدورات التدريبية في مقره 1981 ـ 1988	57
	جدول (4) الإجتماعات والندوات التي شارك فيها الصندوق خلال عام 1988	58
	جدول (5) أعضاء مجلس المحافظين	60
	جدول (6) أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين	63

رقم الصفحة

الملحـــق (ج)	الأشكـــال البيانيـــة	65
	شكل (1) المجموع التراكمي لقيم القـــروض المقدمة والمسدد منها 1978 ـ 1988	67
	شكل (2) قيم القروض المختلفة التي قدمها الصندوق ونسبتها المئوية حتى 1988/12/31	68
	شكل (3) نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمـــة الدول المقترضة إلى حصصها المدفوعة بعملات قابلة للتحويل في نهاية سنتي 1987 و 1988	69
	شكل (4) نسبة ارصدة القروض القائمة في ذمـــة الدول المقترضة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل 1978 ـ 1988	70
	شكل (5) رأس المال المدفوع ورأس المال المقرر دفعه 1977 ـ 1988	71
الملحـــق (د)	**مطبوعـــات الصنـــدوق عـــام 1988**	73

القســـــم الأول

نشـــاط الصنـــدوق

مقدمـــــــة

1.0.1 في إطار أهدافه الرامية إلى إرساء المقومات النقدية للتكامل الإقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في جميع الدول العربية ، وجه الصندوق جهوده عام 1988 نحو تعميق وتوسيع نشاطه في المجالات التي حددتها له الإتفاقية .

2.0.1 في مجال المساعدة في اصلاح الخلل الإقتصادي الذي ينعكس على هيئة عجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، استمر الصندوق في تقديم تسهيلاته التي تتميز بالتيسير وتفاوت الآجال . وسجل الإقراض أعلى مستوى له منذ بداية نشاطه ، فقدم أربعة عشر قرضاً زادت قيمتها عن 121 مليون دينار عربي حسابي ، ونسبتها 42.5 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل . وشملت هذه القروض تسع دول . وبلغت نسبة السحب من تلك القروض حوالي 95 في المائة .

كما قام الصندوق بمراجعة سياسة وشروط الإقراض ، لزيادة فاعلية القروض في معالجة الإختلالات الإقتصادية ، وتحقيقاً للعدالة بين الدول الأعضاء في استخدام موارد الصندوق .

3.0.1 وتابع الصندوق العمل على إعداد برنامج تمويل التجارة العربية وفقاً لقرارات مجلس محافظيه ، ومجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في هذا الشأن . فقام مجلس مديريه التنفيذيين بمناقشة وإقرار مشروع النظام الأساسي للبرنامج . كما تم وضع الإجراءات اللازمة لتنفيذه ، وتصميم المستندات التي سوف تستخدم عند تشغيله . ويهدف البرنامج إلى تنمية وتنشيط التجارة العربية ، عن طريق إعطاء الفرصة لمؤسسات التمويل العربية المشتركة ، والمؤسسات المالية والمصرفية العربية الحكومية وغير الحكومية في الدول الأعضاء بالصندوق ، والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية ، والعربية الأجنبية المشتركة ، للمساهمة في تمويل التجارة العربية البينية بمواردها وخبراتها ، وتعزيز نشاط المصارف التجارية ومساندة ما تقوم به في هذا المجال .

4.0.1 وفي مجال الأسواق المالية ، بدأ الصندوق في وضع مخططه لتطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها موضع التنفيذ . فأنشأ مجموعة عمل من متخصصين في القضايا المتعلقة بذلك ، وتم الإتصال بعشر دول عربية لزيارتها ميدانياً وبحث أوضاع أسواق المال فيها ، كما وضع إطاراً تنظيمياً للزيارات الميدانية المرتقبة . وتم خلال عام 1988 إجراء زيارة لدولتين عربيتين ، كما اتفق من حيث المبدأ مع مؤسسة التمويل الدولية على إنشاء مركز معلومات للأسواق المالية العربية بمقر الصندوق في أبوظبي .

5.0.1 وفي حقل المعونة الفنية التي يقدمها الصندوق للأجهزة النقدية والمصرفية والمالية في الدول الأعضاء ، قام الصندوق بإنشاء معهد للسياسات الإقتصادية ، ونظم عدداً من الدورات التدريبية والندوات بالإشتراك مع مؤسسات إقليمية ودولية أخرى ، كما قام بتنظيم وتمويل عدد من المنح التدريبية للعاملين في الأجهزة المالية والمصرفية في الدول الأعضاء ، وأوفد على حسابه عدداً من الخبراء لمساعدة تلك المؤسسات . وبالإضافة إلى ذلك ساهم الصندوق في تمويل

الدورات والندوات التي تعقدها المؤسسات المالية والمصرفية في الدول الأعضاء .

6.0.1 واستمر الصندوق في التعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من خلال قيامه بمهمة الأمانة لمجلسهم . فقام بالإعداد لعدد من اجتماعات المجلس ومكتبه الدائم خلال العام . وقدم الصندوق في تلك الإجتماعات صياغة مقترحة لبرنامج تمويل التجارة العربية البينية ، وورقة حول القضايا المقترح إدراجها في الخطاب العربي الموحد ، وورقة حول التطورات والسياسات النقدية في الدول العربية استخدمت كأساس للمناقشة والتشاور في مداولات المجلس ، وورقة حول خطة عمل المجلس للسنوات الخمس القادمة .

وأشرف على تحرير التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، الذي يصدر سنوياً منذ عام 1980، ويساهم في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . وبفضل تعاون وتآزر تلك المنظمات ، تمكن الصندوق من تقديم التقرير هذا العام في ثوب جديد من حيث الصياغة والتبويب . وقد لاقى الإستحسان عند عرضه على مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد للدول العربية ، والمجلس الإقتصادي والإجتماعي .

كما شارك الصندوق في اجتماعات المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، وقام خلاله بتقديم خلاصة التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، وقرارات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد للدول العربية . كما شارك الصندوق في اجتماعات عدد من المنظمات العربية والإقليمية والدولية .

7.0.1 وفي مجال الإستثمار ، قام الصندوق بتوزيع تقارير أسبوعية وشهرية وربع سنوية حول آخر التطورات في الأسواق المالية العالمية ، وانعكاسات هذه الأسواق على اقتصادات الدول العربية الأعضاء . كما يعمل الصندوق على تطوير العلاقة الخاصة التي تربطه بالمؤسسات العربية المصرفية والمالية ، بتقديم المزيد من الخدمات التي تحتاجها في مجال الإستثمار ، خاصة قبول الودائع وإدارة المحافظ المالية . كما زاد الصندوق من محفظته من السندات والأوراق المالية الصادرة عن عدد من الحكومات العربية والمقومة بعملاتها ، والتي تنطبق عليها أسس سياسته الإستثمارية المحافظة .

8.0.1 وقام الصندوق خلال العام بإجراء عدد من الدراسات وإصدار عدد من النشرات الإحصائية في مجالات الحسابات القومية ، والتجارة والمدفوعات الخارجية وأسعار الصرف . وقام الصندوق أيضاً بتوزيع أوراق حول بعض القضايا الإقتصادية الملحة الإقليمية والدولية على محافظيه ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية .

أولاً: تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء

أنواع التسهيلات

1.1.1 يقدم الصندوق خمسة أنواع من التسهيلات ، تتميز بالتيسير وتتفاوت في الآجال ، لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة الإختلالات الإقتصادية والمالية التي تنعكس على شكل عجز في موازين

مدفوعاتها . أولها **القرض التلقائي** الذي يقدم في حدود ثلاثة أرباع حصة الدولة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل وبأجل ثلاث سنوات ، لدعم ميزان مدفوعات الدولة العضو في الأحوال العادية . وإذا زادت الحاجة إلى التمويل عن ذلك يقدم الصندوق للدولة **القرض العادي** في ظل برنامج مالي يتفق عليهَ معها ، يهدف إلى مساعدة الدولة على معالجة أسباب الإختلال ، ويمتد أجله لفترة خمس سنوات . أما إذا كان إقتصاد الدولة يعاني من خلل هيكلي نجم عنه عجز كبير في ميزان المدفوعات ، فيقدم الصندوق لها **القرض الممتد** في ظل برنامج مالي وإقتصادي يهدف إلى المساهمة في تصحيح الخلل ولا يتجاوز أجله سبع سنوات . وفي حالة حدوث هبوط في عائدات الصادرات من السلع والخدمات ، أو زيادةَ كبيرة في قيمة الواردات من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل تؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ، يقدم الصندوق **القرض التعويضي** الذي يمتد أجله إلى ثلاث سنوات . وبالإضافة إلى تلك القروض الأربعة يقدم الصندوق قرضاً ضمن تسهيل تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء لتنمية المبادلات التجارية فيما بينها ، ويمتد أجل هذا القرض إلى أربع سنوات .

سياسة وشروط الإقراض

2.1.1 في ظل محدودية الموارد ، قام الصندوق بمراجعة سياسة وشروط الإقراض في ضوء تجربته خلال السنوات الماضية . وقد هدفت تلك المراجعة إلى زيادة فاعلية قروض الصندوق في معالجة الإختلالات في الإقتصادات العربية التي تنعكس على شكل إختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، عن طريق توجيه نسبة أكبر من الموارد المستخدمة نحو القروض المرتبطة ببرامج تصحيحية ، وفي الوقت نفسه تيسير منح القرض التلقائي .

3.1.1 وبناء على تلك المراجعة ، أقر مجلس المديرين التنفيذيين التعديلات التالية :

- إلغاء شرط السحب المسبق للشريحة الإحتياطية لدى صندوق النقد الدولي كشرط أهلية للقرض التلقائي .
- إخضاع القرض التلقائي لشروط القرض العادي أو الممتد عند وجود أحدهما في ذمة العضو المقترض .
- جعل حدود القرض العادي 100 في المائة من حصة الدولة العضو المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل ، يمكن أن تزيد إلى حد أقصى قدره 175 في المائة بإضافة القرض التلقائي . ومما يذكر أن الحد الأقصى للقرض العادي كان 125 في المائة من الحصة قبل التعديلات .
- معاملة كل دفعة تسحب من كل قرض بصورة مستقلة من حيث الأجل وأقساط السداد ، وزيادة عدد أقساط السداد لكل دفعة . فزيدت أقساط سداد الدفعات المسحوبة ضمن تسهيل تشجيع التبادل التجاري من أربعة إلى خمسة أقساط نصف سنوية متساوية ، تنتهي بنهاية أجل كل دفعة وهو أربع سنوات ، وزيادة أقساط الدفعات المسحوبة من القرض العادي من أربعة إلى ستة أقساط نصف سنوية لخمس سنوات . كما زيدت أقساط سداد الدفعات التي تسحب من القرض الممتد من أربعة إلى ثمانية أقساط نصف سنوية متساوية تنتهي بنهاية أجل كل دفعة وهي سبع سنوات .
- ايقاف العمل بتسهيل التبادل التجاري إعتباراً من تاريخ إقرار برنامج تمويل التجارة العربية البينية .

- جعل السحب من قروض الصندوق في الأحوال العادية 100 في المائة من حصة العضو المقترض خلال فترة 12 شهراً ، ويمكن رفع هذا الحد إلى 150 في المائة في الحالات التي يرى مجلس المديرين التنفيذيين ، وبناء على توصية الإدارة ، ضرورة لذلك .

- إتاحة قدر أكبر من المرونة في مواعيد السحب على القرض الممتد وفي إجراء مشاورات المتابعة .

4.1.1 وبالنظر إلى مستوى الطلب على موارد الصندوق الذي يرتبط بعدد الدول المقترضة والمرشحة للإقتراض ونصيبها النسبي في رأسمال الصندوق ، وحرصاً على العدالة بين الأعضاء في استخدام موارد الصندوق ، كان مجلس المديرين التنفيذيين قد قرر في عام 1983 أن يكون الحد الأقصى للقروض المقدمة من الموارد الذاتية للصندوق إلى الدولة العضو مِثْلَي ونصف حصتها المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل ، باستثناء القرض التعويضي الذي أصبح الحد الأقصى له نصف حصتها ، وبذلك أصبح الحد الأقصى للإقتراض من الموارد الذاتية للصندوق يعادل ثلاثة أمثال حصة الدولة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل . ومن الجدير بالذكر أن حدود الإقراض التي أقرها مجلس المديرين التنفيذيين تقع ضمن الحدود القصوى التي تضمنتها إتفاقية الصندوق ، ولم تشملها التعديلات الأخيرة التي أشير إليها أعلاه ، إلا فيما يتعلق بالحد الخاص بالقرض العادي .

القـــروض

5.1.1 سجل النشاط الإقراضي للصندوق ، سواء من حيث عدد القروض التي قدمها خلال العام أو حجمها أو عدد الدول المستفيدة من تلك القروض ، أعلى مستوى له منذ بداية نشاطه الإقراضي ، إذ قدم الصندوق خلال هذا العام أربعة عشر قرضاً ، منها ثمانية قروض تلقائية ، وقرضين عاديين ، وثلاثة قروض ضمن تسهيل تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ، وقرضاً تعويضياً . وبلغت قيمة القروض الموافق عليها خلال العام 121.04 مليون دينار عربي حسابي ، أي ما نسبته 42.5 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ، مقابل 29.12 مليون دينار عربي حسابي هي إجمالي قيمة القروض الثلاثة التي كان الصندوق قد وافق عليها في عام 1987. والجدير بالملاحظة أن قروض الصندوق خلال عام 1988 شملت تسع دول هي الأردن والجزائر وسورية والعراق ومصر والمغرب وموريتانيا وشطري اليمن ، مقابل ثلاث دول فقط في العام السابق .

جـدول (1)
القروض المقدمة من الصندوق خلال عـام 1988

الدولـــة	العـدد	نوع القرض	القيمـة بالمليون د.ع.ح.	المسحـوب بالمليون د.ع.ح.
الأردن	(1)	تجـــاري	1.96	1.96
الجزائـــر	(1)	تلقائـــي	27.93	27.93
	(1)	تجـــاري	18.62	18.62
سوريـــة	(1)	عـــادي	7.12	5.75
العـــراق	(1)	تلقائـــي	27.93	27.93
مصـــر	(1)	تلقائـــي	4.69	4.69
المغـــرب	(2)	تلقائـــي	9.22	11.72[1]
موريتانيـــا	(1)	تلقائـــي	2.19	2.19
	(1)	تعويضـــي	2.46	3.46[2]
اليمـــن (ش)	(1)	تلقائـــي	3.98	3.98
	(1)	تجـــاري	5.10	5.10
اليمـــن (ج)	(1)	تلقائـــي	3.69	3.69
	(1)	عـــادي	6.15	1.47
المجمـــوع	**14**		**121.04**	**118.49**

1) يتضمن مبلغ 2.5 مليون د.ع.ح. سحب على قرض عادي سابق .
2) يتضمن مبلغ 1 مليون د.ع.ح. سحب على قرض ممتد سابـق .

وهكذا نجد أن القروض التلقائية غلبت على أنواع القروض التي قدمها الصندوق خلال عام 1988 ، إذ وصل عددها إلى ثمانية من مجموع أربعة عشر قرضاً ، كما وصلت قيمتها إلى 79.63 مليون د.ع.ح ، أي بنسبة 65.8 في المائة من إجمالي قيمة القروض وجاءت قروض تشجيع التبادل التجاري في المرتبة الثانية بنسبة 21.2 من تلك القيمة ، أما القروض العادية فوصلت نسبتها إلى حوالي 11 في المائة .

جـــدول (2)
القروض المقدمة والمسحوبة من الصندوق خلال عام 1988
بحسـب انواعهـا

أنـواع القـــروض	العـدد	القيمة بالمليون د.ع.ح.	المسحوب خلال العام بالمليون د.ع.ح.
تلقائـــــي	8	79.63	79.63
عـــــادي	2	13.27	[1]9.72
ممتـــــد	–	–	[2]1.00
تشجيع تبادل تجاري	3	25.68	25.68
تعويضـــــي	1	2.46	2.46
المجمـــوع	**14**	**121.04**	**118.49**

1) يشمل مبلغ 2.5 مليون د.ع.ح. يمثل سحبا تم خلال العام على قرض سابق لاحد الاعضاء .
2) يمثل سحبا تم خلال العام على قرض سابق لاحد الاعضاء .

6.1.1 وتم سحب 115 مليون دينار عربي حسابي من إجمالي قيمة القروض المقدمة خلال العام ، إضافة إلى سحب مبلغ 3.5 مليون دينار عربي حسابي يمثل قسطين من قروض سابقة ، أحدهما القرض العادي المقدم للمملكة المغربية والآخر قسط القرض الممتد المقدم لموريتانيا . وبذلك وصل إجمالي السحب خلال العام ما مجموعه 118.5 مليون د.ع.ح. مقابل 26.8 مليون د.ع.ح. في عام 1987، في حين تسلم الصندوق مبلغ 61.99 مليون د.ع.ح. في صورة أقساط تم تسديدها خلال العام من قروض سابقة . وبذلك يكون صافي ما دفعه الصندوق خلال العام (السحب على القروض – التسديدات من أقساط القروض) يساوي مبلغ 56.5 مليون دينار عربي حسابي .

جـــدول (3)
تسديدات الدول المقترضة من اقساط القروض خلال عام 1988

(بالمليون د.ع.ح.)

الدولـــــــة	المبلـــغ
ا لأ ر د ن	1.838
تونـــــــس	2.587
سوريـــــــة	4.905
العـــــــراق	27.930
المغـــــــرب	10.738
موريتانيـــــا	5.965
اليمن الشمالـي	8.031
المجمـــوع	**61.994**

7.1.1 ووصل عدد القروض التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في أغسطس 1978 حتى نهاية عام 1988 إلى 81 قرضاً قيمتها 478.93 مليون دينار عربي حسابي ، منها 40 قرضاً قيمتها 251.59 مليون دينار عربي حسابي ما تزال قائمة ، وهي تعادل نسبة 88 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل . أما المبلغ المتبقي في ذمة الدول المقترضة من إجمالي قيمة القروض القائمة كما هي في نهاية عام 1988، فيبلغ 213.72 مليون دينار عربي حسابي وهو ما يعادل نسبة 75 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل .

وتشكل القروض التي قدمها الصندوق خلال عام 1988 وحده ما يقرب من نصف قيمة القروض القائمة . ويمكن تفسير إرتفاع مبلغ القروض لهذا العام بكبر حجم القروض التي قدمها الصندوق إلى عضوين هما الجزائر والعراق ، نتيجة لإرتباط حجم قروض الصندوق بحصص الدول المقترضة ، ولأن هذين البلدين من ذوي الحصص الكبيرة في الصندوق ، وكذلك استئناف عدد من الدول الإقتراض بعد تسديد القروض التي كانت قد حصلت عليها من قبل .

8.1.1 وسجلت أقساط القروض متأخرة السداد والمستحقة على أربعة دول مقترضة إنخفاضاً عمّا كانت عليه في نهاية عام 1987، حيث بلغت 43.45 مليون دينار عربي حسابي في 1988/12/31 مقابل 47.5 مليون في نهاية العام السابق . ويشكل مبلغ المتأخرات خمسة عشر في المائة من إجمالي رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ، كما يزيد عن عشرين في المائة من مجموع قيمة القروض القائمة . هذا ويتضمن الرصيد القائم في ذمة الدول المقترضة مبلغ الأقساط متأخرة السداد المذكورة آنفاً .

جـــدول (4)
اقساط القروض متأخرة السداد على الدول المقترضة

(بالمليون د.ع.ح.)

الدولـــــــة	إجمالي المتأخرات حتـى 1988/12/31	ما يخص عـام 1988
الســـــودان	25.313	2.500
الصومـــــال	14.877	6.370
دول أخـــرى*	3.262	3.262
المجمـــوع	**43.452**	**12.132**

* تشمل دولا تقل فترة تأخير سدادها عن ستة أشهر ودولا قامت بالسداد بالفعل في بداية عام 1989.

9.1.1 وفي إطار النشاط الإقراضي ، أوفد الصندوق خلال عام 1988 ثماني بعثات لكل من المغرب وموريتانيا والجزائر وشطري اليمن وسورية ، بعضها كان للإتفاق على برامج إصلاح مالية مع بعض الدول المقترضة ، والبعض الآخر كان لمتابعة تنفيذ برامج سابقة .

ثانيا : برنامـج تمويل التجارة العربية

1.2.1 من واقع الأهمية الخاصة التي يوليها الصندوق لتنمية التجارة العربية ، تابع العمل على إعداد برنامج تمويل التجارة العربية وفقاً لقرارات مجلس محافظيه ، ومجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد للدول العربية .

وكان الصندوق قد أحال مشروع القواعد الأساسية للبرنامج إلى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد الذي انعقد في دورته الإستثنائية الثانية في مسقط خلال 31 مارس ـ 2 ابريل 1988. وبعد مناقشة المشروع قرر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية رفع توصية إلى مجلس محافظي الصندوق بإقرار البرنامج والعمل على وضعه موضع التنفيذ ، كما دعا المجلس المؤسسات المالية والمصرفية الوطنية في الدول العربية ، والصندوق ، ومؤسسات التمويل العربية المشتركة ، والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية ، والعربية الأجنبية المشتركة للمساهمة في البرنامج .

وفي إجتماعه السنوي الثاني عشر ، أصدر مجلس محافظي الصندوق قراره رقم (3) لسنة 1988 القاضي بحجز مبلغ 250 مليون دولار من موارد صندوق النقد العربي لحين إقرار النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية في دورته القادمة . كما كلف مجلس المديرين التنفيذيين بوضع القواعد والإجراءات اللازمة لتنفيذ البرنامج .

2.2.1 وفي ضوء قرار مجلس محافظي الصندوق سالف الذكر ، ناقش مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق في إجتماعه الرابع والستين صيغة النظام الأساسي للبرنامج ، وتم الإتفاق في ذلك الإجتماع على أن تكون المساهمة بالمبلغ المذكور في رأسمال البرنامج باسم الصندوق ، وأن تصبح الدول الأعضاء في الصندوق بالتالي مؤهلة للإستفادة من موارد البرنامج ، وأن يؤخذ بعين الإعتبار عند تحديد نسب استفادة الدول الأعضاء في الصندوق من موارد البرنامج نسبة المساهمة المدفوعة لكل منها في رأسمال الصندوق . وفي اجتماعه السادس والستين الذي عقد بتاريخ 1988/11/24 وافق مجلس المديرين التنفيذيين بالإجماع على مشروع النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية ، وأوصى إلى مجلس محافظي الصندوق بإقراره .

وفي إطار ذلك المشروع ، قام الصندوق بوضع الإجراءات اللازمة لتنفيذه ، والتي تشتمل على قواعد وإجراءات البرنامج ، وتصميم المستندات التي سوف تستخدم عند تشغيله ، بما في ذلك صيغة عقد الإتفاق بين البرنامج والوكالات الوطنية تمهيداً لتقديمها إلى مجلس محافظيه في إجتماعه السنوي الثالث عشر لإقرارها .

3.2.1 ويهدف الصندوق من وراء البرنامج إلى تنمية وتنشيط التجارة العربية البينية . وفي سبيل تحقيق ذلك يسعى إلى إرساء التعاون الوثيق مع شتى أجهزة التمويل القائمة في الدول العربية . فالبرنامج بحكم كونه نظاماً إقليمياً ، يختصر الطريق عند الاتصال مع المتعاملين في التجارة العربية ، بواسطة توفير التمويل للمصدرين والمستوردين العرب من خلال الأجهزة القائمة حالياً والتي يمكنها أن تدخل في مجال تمويل الصادرات فيما بين الدول العربية . ولكي يستطيع البرنامج أن يوفر أكبر قدر ممكن من حاجة التجارة العربية إلى التمويل ، ويتيح الفرصة لحشد تلك الموارد ، يفتح الباب لجميع المؤسسات المالية والمصرفية الوطنية والدولية ، والعربية المشتركة ، والعربية الأجنبية المشتركة للمساهمة في رأسماله . ويرتكز البرنامج في تعامله على المعايير التجارية من أجل اتاحة فرصة أكبر لنجاحه ولضمان استمراريته ، الأمر الذي من شأنه أن يحفز المصارف التجارية على المساهمة في رأسماله والتعامل معه .

ويرى الصندوق أن المساهمة في رأسمال البرنامج من قِبل جميع المؤسسات المالية الحكومية وغير الحكومية في الدول الأعضاء ، ومؤسسات التمويل العربية المشتركة ، والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية ، والعربية الأجنبية المشتركة ، ستؤدي إلى تكوين الإطار المناسب الذي يمكن للتجارة العربية من خلاله أن تلقى الانتباه والعناية اللازمين من قِبل جميع الجهات التمويلية ، فبحكم مساهمة تلك المؤسسات في رأسمال البرنامج يمكن لها المشاركة في إدارة البرنامج وتوجيه مساره . كما سيسهل ذلك الاطار على تلك الجهات التنسيق فيما بينها واستحداث واتباع أساليب العمل التي من شأنها أن تنشط وتعزز نمو تلك التجارة .

وبالاضافة إلى ذلك فإنه يمكن للعديد من تلك المؤسسات أن تقوم بدور الوكاله الوطنية في دولها إذا ما تم تعيينها للقيام بذلك الدور ، مما سيجعل منها آلية هامة يعمل البرنامج من خلالها للوصول إلى المتعاملين في التجارة العربية البينية .

كما يهدف الصندوق من وراء البرنامج إلى تعزيز نشاط المصارف التجارية ومساندة ما تقوم به في مجال تمويل التجارة العربية . وفي هذا المجال يسعى البرنامج إلى مساعدة تلك المصارف على التوسع في الخدمات الأخرى المتعلقة بالتجارة . كذلك يسعى الصندوق إلى إتاحة الخدمات الأخرى التي لها إسهام في تنمية التجارة العربية للمتعاملين في تلك التجارة . وفي هذا المجال يرى الصندوق أن نشاطه المتعلق بتمويل التجارة من خلال البرنامج ستتمخض عنه خدمات هامة كجمع المعلومات حول تلك التجارة وعن المتعاملين فيها ، والجهات ذات العلاقة ، لتمكينهم من المشاركة في نموها وتطويرها .

4.2.1 وبالاضافة إلى ما تقدم يهدف الصندوق إلى إتاحة المجال لأية دولة عربية أو مجموعة من الدول العربية لتنشيط تجارتها فيما بينها أو مع بقية الدول العربية من خلال البرنامج . فالبرنامج يقبل إدارة أية موارد تودع لديه من قبل أية دولة عربية ، من أجل تمويل تجارتها مع بقية الدول العربية ، أو من قبل مجموعة من الدول العربية ، من أجل تمويل تجارتها فيما بينها أو مع بقية الدول العربية . والغرض من وراء ذلك هو إتاحة الفرصة لامكانات تطوير وتنمية التجارة بين أي عدد من الدول العربية ، حيث أن ذلك من شأنه أن يكوّن مع الوقت رافداً هاماً في مسار التجارة العربية لجميع الدول العربية .

ثالثاً: الأسواق المالية العربية

1.3.1 إذا كان عام 1987 هو عام الإعداد لمخطط لتطوير الأسواق المالية العربية والربط فيما بينها على الأمد الطويل ، في ضوء الاستراتيجية التي وضعها الصندوق في هذا المجال ، فإن عام 1988 تميز بأنه بداية وضع هذا المخطط موضع التنفيذ . فأنشأ الصندوق مجموعة عمل من متخصصين في القضايا القانونية والمؤسسية والإقتصادية المتعلقة بالأسواق المالية ، لتتولى مباشرة متطلبات تنفيذ برامج عمل الصندوق في هذا المجال . وتم التعاقد مع بعض الخبرات الدولية المعروفة في مجال دراسات تطوير وتنمية أسواق المال ، وذلك للمساعدة في اجراء الزيارات الميدانية اللازمة لمسح وحصر الأوضاع القانونية والمؤسسية والاقتصادية المتعلقة بالأسواق المالية العربية القائمة بالفعل ، أو البلاد التي تشير أوضاعها إلى إمكان قيام هذه الأسواق أو تطويرها ، واقتراح وسائل تطوير وتنمية هذه الأسواق والربط فيما بينها .

2.3.1 وفي المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ البرنامج تقرر أن يتم بحث أوضاع أسواق المال في عشر دول عربية وهي : الأردن والامارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعُمان والكويت ومصر والمغرب . وقد أفادت هذه الدول بالموافقة على برنامج الصندوق في هذا الشأن واستعدادها لاستقبال فريق عمل الصندوق المكلف بالبحث ـ والجدير بالذكر أن الصندوق وضع إطاراً تنظيمياً لهذه الزيارات الميدانية بحيث يضمن الحصول على أفضل النتائج في أقل وقت ممكن . وقد أعدت مجموعة العمل المختصة ملفات تحتوي على التشريعات والقوانين والبيانات المتاحة واللازمة لدراسة الأسواق المالية للدول العشر سالفة الذكر .

3.3.1 وفي شهر سبتمبر 1988 قام فريق الخبراء والمختصين بالصندوق بزيارة كل من الجزائر وتونس ، حيث تم الاتصال بالمسؤولين بالقطاع المالي في كلا البلدين وممثلي القطاعين العام والخاص ، والحصول على البيانات والمعلومات والوثائق التي تخص الأسواق المالية ، واللازمة لتقييم أوضاع القطاع المالي لكل بلد ، مع التركيز على إمكانيات نشأة سوق للمال في الجزائر وتطوير سوق الأوراق المالية في تونس . وقام الصندوق بارسال تقرير عن كل زيارة ونتائجها إلى السلطات المختصة في البلدين .

4.3.1 وتم الإتفاق ، من حيث المبدأ ، مع مؤسسة التمويل الدولية على إنشاء مركز معلومات للأسواق المالية العربية بمقر الصندوق بمدينة أبوظبي ، على غرار نظام قاعدة البيانات للأسواق المالية الناشئة الذي تقوم به تلك المؤسسة ، وسوف تمد المؤسسة الصندوق بالمنهجية اللازمة لإنشاء النظام وكذلك التجهيزات والتدريب الضروري للمختصين ، وسوف يتم نشر بيانات الأسواق المالية العربية بصفة دورية مع ما تنشره المؤسسة حالياً من بيانات عن الأسواق المالية الداخلة في نظامها .

رابعاً: المعونة الفنية

1.4.1 يقدم صندوق النقد العربي معونة فنية للأجهزة النقدية والمصرفية والمالية في الدول الأعضاء بموجب الفقرة (ي) من المادة الخامسة من اتفاقية انشائه . وتشكل المعونة الفنية إحدى الوسائل المتاحة للصندوق للمساهمة في تعزيز خطوات التكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية في الدول الأعضاء . وتسعى سياسة الصندوق في هذا المجال الى تلبية احتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتدريب ورفع كفاءة العاملين في الأجهزة النقدية والمصرفية والمالية ، وتطوير أساليب إعداد البيانات الإقتصادية والمالية ، وإجراء التحليلات بهدف المساعدة في مناقشة ورسم السياسات الإقتصادية من خلال الدورات التدريبية التي يقيمها في موضوعات متخصصة . وبالإضافة إلى ذلك ، تهدف تلك السياسة إلى إقامة تعاون مستمر بين الصندوق والأجهزة النقدية والمصرفية والمالية في الدول الأعضاء ، وتوثيق الصلات وتبادل الخبرات فيما بينها .

وشملت أعمال الصندوق في مجال المعونة الفنية والتدريب خلال عام 1988 إنشاء معهد السياسات الإقتصادية ، وعقد الدورات التدريبية في مقره ، وعقد الندوات المتخصصة ، بالإضافة إلى ترتيب مِنَح التدريب وتوفير الخبراء وتمويل الدورات والندوات في الدول الأعضاء .

معهد السياسات الإقتصادية

2.4.1 إستكمالاً للمساعي التي بذلها الصندوق في العام السابق لتعزيز مساهمته في تحسين القدرات الفنية في الدول الأعضاء وتطوير خدماته لها ، قام الصندوق خلال 1988 بتنفيذ مشروع معهد السياسات الإقتصادية ، بعد انتهاء دراسته في مطلع السنة . وصدر قرار إنشاء المعهد عن مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 25 يونيو ، 1988 ، بإعتبار المعهد الذي يقع في مبنى المقر إحدى دوائر الصندوق ، وأن تكون مهامه تعزيز المهارات الفنية الوطنية في مجال رسم ومتابعة تنفيذ السياسات الإقتصادية في الدول الأعضاء ، والمساهمة في تطوير الفكر العربي في مجال إدارة الإقتصاد الكلي ، ودعم مسيرة التكامل الإقتصادي والمالي بين الدول العربية .

ولقد استكملت معظم الإجراءات الفنية والإدارية لتمكين المعهد من مباشرة النشاط والمهام المناطة به في مطلع عام 1989 ، والتي من أهمها إجراء البحوث التطبيقية حول مواضيع اقتصادية تهم المنطقة العربية ، يتم إعدادها من خلال جهازه الفني أو باحثين عرب مرموقين يزورون المعهد لهذه الغاية ، وإقامة الندوات وحلقات النقاش التي يساهم فيها إقتصاديون عرب وعالميون بالمشاركة مع صانعي السياسات الإقتصادية في الدول الأعضاء ، يناقش فيها بحوث صادرة عن الصندوق أو عن جهات خارجية حول مواضيع إقتصادية آنية ، ونشر البحوث الصادرة عن المعهد وندواته ، وإقامة دورات تدريبية موجهة للعاملين في الأجهزة المالية والنقدية في الدول الأعضاء ومتخصصة في النواحي الفنيَّة لعملهم ، أحياناً بمشاركة منظمات إقليمية وعالمية ، وإعداد ونشر مادة التدريس باللغة العربية .

ويشمل برنامج المعهد الأساسي للدورات التدريبية خلال عامي 1989 و1990 ست دورات ، تغطي مواضيع المالية العامة ، وإحصاءاتها ، والإحصاءات المالية والنقدية ، وأساليب التحليل الإقتصادي ، وإدارة الإقتصاد الكلي ، وإعداد ميزان المدفوعات . وتستغرق كل دورة ما بين أربعة وخمسة أسابيع ، وتوجه إلى العاملين في المجالات المتصلة بها .

الدورات التدريبية

3.4.1 نظم الصندوق خلال الأعمال التحضيرية للمعهد دورتين تدريبيتين عقدتا في مقره في أبوظبي ، هما دورة إعداد ميزان المدفوعات ودورة إدارة الإقتصاد الكلي . وقد انعقدت الدورة الأولى التي أقيمت للمرة الرابعة خلال الفترة من 20 فبراير إلى 10 مارس 1988 . وهدفت إلى تقديم عرض للإطار العام لميزان المدفوعات يشمل المفاهيم الأساسية والمبادىء المحاسبية وأساليب الإعداد والتصنيف ، في إطار النظام الأشمل للحسابات القومية . كما وفرت الدورة للمشاركين من الفنيين المتخصصين في الدول الأعضاء فرصة لإبراز المشكلات التي تواجههم أثناء عملهم في إعداد موازين مدفوعات دولهم ومناقشة الحلول الممكنة لها . واشتملت الدورة أيضاً على تمارين عملية ودراسة بعض الحالات . وبلغ عدد المشاركين في هذه الدورة ثمانية وعشرين متدرباً ينتمون إلى سبع عشرة دولة عضو . وقد قام بتقديم المادة العملية في هذه الدورة محاضرون من الجهاز الفني بالصندوق ومن صندوق النقد الدولي .

أما الدورة الثانية حول إدارة الإقتصاد الكلي ، فقد أقيمت لأول مرة في مقر الصندوق في أبوظبي خلال الفترة من 1988/10/24 إلى 1988/12/1 . وهدفت هذه الدورة الى توسيع معرفة وتدريب المشاركين في ميادين رسم السياسة الإقتصادية وتطبيقها ، خاصة في البلاد العربية . وكانت الدورة موجهة أساساً لذوي الخبرة من العاملين في المصارف المركزية ووزارات المالية والإقتصاد والتخطيط في الدول الأعضاء ، والمسؤولين عن إعداد التقارير ورفع التوصيات لمتخذي القرارات . واشتملت الدورة على محاضرات ومناقشات وتمارين تطبيقية ، ومجموعات عمل لدراسة حالات بعض الدول العربية . وحضر هذه الدورة إثنان وثلاثون مشاركاً من عشرين دولة عربية . وشارك بجانب المحاضرين من الجهاز الفني للصندوق محاضرون من صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي .

وألقيت المحاضرات في الدورتين باللغتين العربية والإنجليزية مع توفير ترجمة فورية من الإنجليزية إلى العربية . وبهاتين الدورتين يبلغ عدد الدورات التدريبية التي أقامها الصندوق منذ بدء نشاطه في هذا المجال عام 1981 إثنتا عشرة دورة غطت ثمانية مواضيع مبينة في جدول (5) ، الذي يشير أيضاً الى أن دورتي عام 1988 استقطبتا معاً أكبر عدد من المستفيدين سنوياً منذ 1981 ، وإلى أن عدد المستفيدين من دورات الصندوق تزايد خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، وأنه أظهر زيادة ملموسة في العام الأخير .

جـدول (5)
الدورات التدريبية التي أقامها صندوق النقد العربي
1988-1981

موضوع الدورة	عدد المستفيدين من كل دورة						المجموع
	1981	1983	1985	1986	1987	1988	
1) إعداد ميزان المدفوعات	20	24	16	–	–	28	88
2) إدارة الإحتياطيات وتحليل مخاطر الائتمان	19	–	20	–	–	–	39
3) التحليل المالي	–	18	–	–	–	–	18
4) الرقابة على المصارف	–	–	21	–	–	–	21
5) الماليَّة العامة	–	–	–	19	–	–	19
6) الإحصاءات النقدية والمصرفية	–	–	–	–	23	–	23
7) أساليب التحليل الإقتصادي	–	–	–	–	27	–	27
8) إدارة الإقتصاد الكلي	–	–	–	–	–	32	32
المجموع	**39**	**42**	**57**	**19**	**50**	**60**	**267**

الندوات المتخصصة

4.4.1 في مجال عقد الندوات ، أقام الصندوق بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا وصندوق النقد الدولي ندوة حول «التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في الدول العربية» ، عقدت في أبوظبي خلال الفترة من 5 - 7 ديسمبر 1988 ، حضرها عدد كبير من المفكرين العرب والأجانب . وتم تنظيم الندوة في ثماني جلسات عمل نوقشت خلالها ثمانية بحوث ، تناولت أربع دراسات منها موضوع التخصيصية بصفة عامة . وركزت البحوث الأربعة الأخرى على دراسة حالات كل من مصر وتونس ودول الخليج والأردن . وقد بدأت كل جلسة عمل بتقديم من مؤلف البحث تلاه تعقيب من عضو مشارك في الندوة ثم مناقشة عامة ، وانتهت بكلمة من المؤلف وتلخيص فرعي من مدير الندوة للقضايا الرئيسة التي أثيرت أثناءها . وسيتم نشر جميع البحوث التي قدمت الى الندوة والتعقيبات التي جرت خلالها على شكل كتاب سيصدر خلال الربع الثاني من عام 1989 .

منـــح التدريـــب

5.4.1 في إطار تدريب بعض العاملين في المؤسسات النقدية والمالية الحكومية عن طريق الإيفاد إلى دول أعضاء أخرى أو معاهد متخصصة خارج الدول العربية ، شرع الصندوق خلال عام 1988 في مراجعة إجراءات المعونة الفنية القائمة لكي تتلاءم مع توجهات الصندوق المستقبلية ، ولكي يصبح هذا الشكل من معونة الصندوق الفنية أكثر فاعلية ومراعاة لتكافؤ فرص الإستفادة منها بين الدول الأعضاء ، في نطاق الموارد المالية المتاحة لذلك الغرض . وإنطلاقاً من هذه الإعتبارات قام الصندوق خلال عام 1988 بتنظيم وتمويل ترتيبات استفاد منها خمسة متدربين ينتمون إلى أربع دول أعضاء . وقد تم التدريب لدى مؤسسات مناظرة أو متخصصة تقع في ثلاث دول أعضاء ودولة أجنبية واحدة ، لفترات تراوحت بين اثنين وعشرين يوماً وإثنا عشر شهراً .

توفير الخبـرات الفنية

6.4.1 فيما يخص توفير الخبرات الفنية للدول الأعضاء وتشجيع تبادلها فيما بينها ، أوفد الصندوق وبتمويل منه خلال عام 1988 خبيرين عربيين إلى اثنتين من دوله الأعضاء ، واتجهت مهمة الخبير الأول إلى المساعدة في تعميم استعمال الحاسب الآلي في دوائر المصرف المركزي في الدولة المستفيدة . وتم خلال هذه المهمة الإستطلاعية التي استغرقت عشرة أيام تحليل الوضع القائم وتحديد مستلزمات المشروع ورفع التوصيات بشأنها . وخصصت مهمة الخبير الثاني لأعمال إستشارية في مجال الرقابة على المصارف ، تمتد لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد وفقاً لإمكانات وضرورة الإنجاز .

الدورات والندوات في الدول الأعضاء

7.4.1 على صعيد التعاون مع الدول الأعضاء في عقد دورات تدريبية داخلية لدى أجهزتها الرسمية ذات الصلة بمجالات عمله ، ساهم الصندوق في تمويل دورة انعقدت في عدن ، تناولت موضوعات متخصصة في المجال المصرفي واستمرت إثنا عشر يوماً . كما باشر الصندوق أعمال التحضير لتنظيم ندوة حول الاستثمارات والتجارة ستعقد في مقر البنك المركزي الليبي في فبراير 1989.

جـدول (6)
المعونة الفنية : ترتيبات التدريب خارج الصندوق 1988

المؤسسة الموفدة	عـدد المتدربين الموفدين	المؤسسة المضيفة	موضوع التدريب	مدة التدريب
الجزائـر وزارة الماليـة	1	Societé Générale de Banque بلجيكا	قروض التصديـر	شهـران*
البنـك القومـي الجزائـري	1	Societé Générale فرنسا	الإلتزامات متوسطة المدى الرقابة	شهـران
الصومـال البنـك المركـزي الصومالـي	1	مـركز البحـرين لتدريب المصرفيين	الاعتمـادات المستنديـة	22 يومـاً
موريتانيـا وزارة الاقتصـاد والماليـة	1	معهد تمويل التنمية للمغرب العربي ، تونس	التنميـة الاقتصـاديـة والتمويـل	21 شهـراً
اليمـن الشمالـي البنـك المركـزي اليمنـي	1	البنـك المركـزي الأردنـي	عمليات المصارف المركزية والتدقيق والتنظيم الداخلي	1.5 شهر

* جزء من برنامج تدريبي أطول لدى معهد تمويل التنمية للمغرب العربي في تونس وهي مؤسسة تدريبية متخصصة تشارك في تمويلها حكومتا تونس والجزائر .

خامساً: التعاون مع المنظمات العربية والاقليمية والدولية

1.5.1 يولي الصندوق أهمية كبيرة للتعاون مع المنظمات العربية كإحدى الوسائل التي تحقق أهدافه لدعم العمل العربي المشترك . وفي هذا المجال قام الصندوق بوصفه أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالإعداد لعدد من إجتماعات المجلس ومكتبه الدائم خلال العام ، كما شارك في اجتماعات المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، ومع عدد من المنظمات العربية في إعداد التقرير الإقتصادي العربي الموحد . وقام الصندوق بالمشاركة في عدد من الإجتماعات والندوات التي عقدتها منظمات عربية وإقليمية ودولية .

2.5.1 ومن خلال قيامه بأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد للدول العربية ، قام الصندوق بالإعداد للدورة الإستثنائية للمجلس ، التي عقدت في مسقط خلال الفترة من 31 مارس إلى 2 أبريل 1988 ، وكانت مخصصة للنظر في مشروع النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية البينية .

وقام الصندوق أيضاً بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عقد في دمشق في 19 يونيو 1988 ، تم خلالها الإتفاق على بنود جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للمجلس ، وعلى توصيات المكتب الدائم بشأن كل منها . وقام الصندوق أيضاً بمهام الأمانة لذلك الإجتماع ، الذي كان من أهم ما ناقشه التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، الذي يقوم الصندوق بتحريره وإصداره كل عام ، والذي يشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . ونظراً لأن التقرير قُدم هذا العام في ثوب جديد ، بفضل ما جرى عليه من تحسين في التبويب والصياغة ، فقد عبر المجلس عن ثنائه على المستوى الجيد الذي وصل إليه .

كما ناقش المجلس النقاط المقترح إدراجها في الخطاب العربي الموحد ، الذي يلقيه أحد المحافظين العرب في الإجتماعات المشتركة لصندوق النقد الدولي والمصرف الدولي ، في ضوء المقترحات التي قدمها صندوق النقد العربي ، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، والمديرون التنفيذيون العرب لدى الصندوق والمصرف الدوليين . وقرر المجلس أن يتم التركيز هذا العام على إبراز الجهود التصحيحية التي قامت بها الدول النامية ، ومنها الدول العربية ، والتأكيد على الحاجة إلى تدعيم تلك الجهود بقيام تعاون دولي لتحسين شروط التبادل التجاري للدول النامية ، وتعزيز ترتيبات وتسهيلات التبادل التجاري متعدد الأطراف بما يخفف من الإتجاه نحو الحماية التجارية في الدول الصناعية ، وتشجيع الدول الصناعية على تبني الإتجاهات الخاصة بإعفاء الدول الأكثر فقراً من ديونها كلياً أو جزئياً ، وحثها على تخفيف أعباء الديون على بقية الدول النامية ، وعلى زيادة تدفق الموارد المالية إلى تلك الدول بشروط ميسرة ، والتنويه باستمرار الدول العربية المانحة في تقديم العون المالي للدول النامية رغم تغير الظروف الإقتصادية ، ودعوة الدول الصناعية إلى توفير الظروف الملائمة لنمو الإقتصاد الكلي وكبح جماح التضخم وخفض أسعار الفائدة ، بما يسمح بإحتواء الإختلالات ومعالجتها بصورة كفيلة بعدم انعكاس السياسات الإقتصادية للدول الصناعية بآثار سلبية على إقتصادات الدول النامية .

وناقش المجلس أيضاً التطورات والسياسات النقدية في الدول العربية ، في ضوء المذكرة التي أعدها الصندوق حول هذا الموضوع ، والتي سبق أن قرر المجلس أن تستخدم كأساس للمناقشة والتشاور في مداولاته ، مؤكداً على الإستمرار في إعدادها وتقديمها كل عام .

وفي مجال أولويات عمله ، طلب المجلس من الصندوق إعداد ورقة حول تطور أولويات خطة عمل المجلس للسنوات الخمس القادمة ، ترسل إلى أعضاء المجلس لإبداء الرأي فيها ، وتعرض على إجتماع المكتب الدائم للمجلس ، يعقد قبل نهاية العام .

3.5.1 ولقد انعقد إجتماع المكتب الدائم للمجلس في 24 ديسمبر 1988 ، لمناقشة مشروع أولويات العمل للمجلس الذي أعده الصندوق . وقد أوصى المكتب الدائم بتبني الإتجاهات الرئيسة للمشروع ، واعتبار خمسة مواضيع ذات أولوية أساسية . وهي : التشريعات العربية النقدية والمالية ، والتأثير المتوقع على التكتلات الإقتصادية ، وأزمة الدين العربي الخارجي ، وتعزيز موارد صندوق النقد العربي ، والتدريب المصرفي وتطوير الكفاءات البشرية النقدية والمصرفية . كما أوصى المكتب الدائم أيضاً بربط الأولويات المعتمدة لبرنامج عمل المجلس في إطار عام منبثق عن خطة التكامل النقدي العربي .

كما ناقش المكتب الدائم المواضيع التي سوف تعرض على الدورة القادمة الرابعة عشرة للمجلس وأقر جدول أعمال تلك الدورة الذي أعده الصندوق .

4.5.1 وشارك الصندوق في دورتي المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، الرابعة والأربعين التي عقدت في تونس خلال فبراير 1988 ، والخامسة والأربعين ، التي عقدت في تونس خلال 8 و9 سبتمبر 1988 . ومن أهم ما ناقشه المجلس الإقتصادي والإجتماعي هذا العام التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، وقرارات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، خاصة فيما يتعلق بالخطاب العربي الموحد .

كما ناقش المجلس الإقتصادي والإجتماعي أوضاع المنظمات العربية المتخصصة التي خصص لها دورة إستثنائية ، عقدت في عمان في يوليو 1988 ، وأصدر قرارات مهمة في هذا الصدد ، وكلفت اللجنة الوزارية الثمانية بمتابعة تنفيذها . وبالإضافة إلى ذلك قرر المجلس أن يقوم فريق عمل الأمن الغذائي العربي بإعداد تقرير سنوي حول تطورات أوضاع الأمن الغذائي شاملاً النواحي الإنتاجية والإستثمارية والتسويقية ، والتوصيات والمقترحات التي يرى الفريق تقديمها لتحقيق نتائج إيجابية في هذا الموضوع . وكذلك بأن يقوم بالتعاون مع الجامعة العربية بتنظيم إجتماعات قطاعية بين خبراء الدول العربية في مجال الأمن الغذائي ، لتحديد الأهداف القطاعية على المستويين الوطني والعربي ، ووضع الخطط ودراسة المشاريع المشتركة لتنفيذها ، ودعوة الجهات المعنية للمساهمة في تمويلها .

ونظر المجلس في تقرير وتوصيات لجنة المفاوضات التجارية ، ووجه اللجنة إلى العمل على تحرير التبادل التجاري العربي في مكونات القائمة السلعية التي وضعتها ، مع التأكيد على ضرورة بدء تنظيم الإعفاءات الجمركية وغير الجمركية في آن واحد .

5.5.1 وبالإضافة إلى ذلك ، شارك الصندوق في عدد من الندوات والإجتماعات واللقاءات مع منظمات عربية وإقليمية ودولية ، مدرجة تفصيلاتها في جدول (ب ـ 4) في الملحق .

سادساً: النشاط لإستثماري

1.6.1 يعتبر النشاط الإستثماري مجالاً مهماً يستهدف الصندوق من ورائه الحفاظ على موارده وتعزيز احتياطياته من أجل تأمين الموارد اللازمة لمواجهة متطلبات الإقراض للدول الأعضاء ، ولتغطية نفقاته الإدارية ، وتمكينه من التوسع في مجالات نشاطه الأخرى . وتحدد قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة للسياسة الإستثمارية والضوابط الأساسية لإدارة الإستثمارات .

وفي إطار السياسة الإستثمارية التي وضعها مجلس المديرين التنفيذيين ، قام الصندوق بوضع المعايير والمؤشرات اللازمة لإختيار المؤسسات المصرفية التي يتعامل معها ، وإنتقاء الأدوات الإستثمارية ذات مستوى الضمان والآجال التي تتناسب مع توقعات التدفقات النقدية وتطور نشاطه . كما أخذ بعين الإعتبار التوزيع الجغرافي الأنسب الذي يقلل من المخاطر بأنواعها المختلفة إلى أدنى حد ممكن .

2.6.1 وفي عام 1988 ، أثبتت سياسة الصندوق الإستثمارية المحافظة فعاليتها في تخطي العقبات وإدارة المحفظة الإستثمارية بشكل آمن بعيداً عن المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة على العملات الرئيسة ، حيث روعي توزيع المحفظة على وحدات حقوق السحب الخاصة والعملات المكونة لها بما يتلائم مع إتجاهات الأسواق .

ويرجع إهتمام الصندوق بوحدات حقوق السحب الخاصة إلى أن موجوداته تُقَّوم بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات منها . وذلك سعياً الى المحافظة على القيمة الحقيقية لمجمل المحفظة الإستثمارية . والجدير بالذكر أن الصندوق هو إحدى المؤسسات القليلة في العالم التي تتمتع بمرتبة «الحائزين الآخرين» لدى صندوق النقد الدولي ، الأمر الذي يعطيه الحق في التعامل بوحدات حقوق السحب الخاصة بحُرية مع المؤسسات الأخرى الحائزة على نفس الصفة ومع الدول الأعضاء في الصندوق .

3.6.1 وبهدف تنويع موجودات محفظته الإستثمارية ، ولتوطيد عرى الإتصال بينه وبين السلطات النقدية في الدول الأعضاء بغية تبادل المشورات والخبرات فيما يتصل بالسياسات الإستثمارية الخارجية وسبل تنميتها وتطويرها والإطلاع على تطوراتِ الأسواق المالية العربية ، قام الصندوق في الآونة الأخيرة بزيادة محفظته من السندات والأوراق المالية الصادرة عن عدد من الحكومات العربية والمقوَّمة بعملاتها والتي تنطبق عليها أسس السياسة الإستثمارية المحافظة التي ينتهجها الصندوق والمتمثلة في الحرص على سلامة الإستثمارات وحرية التحويل والسيولة والعائد الأقصى المتاح .

4.6.1 ويحرص الصندوق على تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات والخبرات الفنية في مجال الإستثمار ، خاصة ما يتصل بإهتمامات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية . ولهذا يقوم الصندوق بتوزيع التقارير الأسبوعية والشهرية والربع سنوية حول آخر التطورات في الأسواق المالية العالمية وإنعكاسات نشاط هذه الأسواق على إقتصادات الدول العربية الأعضاء كمرحلة أولية . كما يعمل الصندوق على تطوير العلاقة الخاصة التي تربطه بالمؤسسات العربية المصرفية والمالية وتقديم المزيد من الخدمات التي تحتاجها في مجال الإستثمار ، خاصة قبول الودائع وإدارة المحافظ المالية ، بصورة تتناسب مع الفرص المتاحة في ضوء العلاقة المميزة التي يتمتع بها الصندوق مع المؤسسات المالية العالمية .

القسم الثاني

الأوضاع المالية للصندوق

تعكس البيانات المالية الختامية المركز المالي للصندوق ونتائج أعمال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 1988 كما يلي :

أولاً: المركز المالي

صافي الأصول

1.1.2 بلغت قيمة صافي أصول الصندوق (مجموع الأصول مطروحاً منها دائنون ومطلوبات أخرى) 403,381 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 1988 مقارنة بصافي الأصول في نهاية عام 1987 والتي بلغت 384,556 ألف دينار عربي حسابي أي بزيادة مقدارها 18,825 ألف دينار عربي حسابي (4.90 بالمائة) .

وتتضمن صافي أصول الصندوق ما يلي :

قروض للدول الأعضاء

2.1.2 بلغ مجموع القروض المقدمة للدول الأعضاء 478,925 ألف دينار عربي حسابي كما في 1988/12/31 ، مقارنة بمبلغ 358,187 ألف دينار عربي حسابي كما في 1987/12/31 ، أي بزيادة مقدارها 120,738 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 33.71 بالمائة . وبلغ مجموع أقساط القروض المسددة 252,441 ألف دينار عربي حسابي في 1988/12/31 ، مقارنة بما تم سداده حتى 1987/12/31 والبالغ 190,522 ألف دينار عربي حسابي ، مما أدى إلى إرتفاع رصيد القروض القائمة بذمة الدول الأعضاء بمبلغ 56,267 ألف دينار عربي حسابي . وبذلك بلغ رصيد قروض الدول الأعضاء كما في 1988/12/31 مبلغ 213,717 ألف دينار عربي حسابي يمثل 52.98 بالمائة من صافي أصول الصندوق ، مقارنة برصيد القروض للسنة الماضية والبالغ 157,450 ألف دينار عربي حسابي .

3.1.2 وبلغ إلتزام الصندوق من القروض 226,484 ألف دينار عربي حسابي يمثل 79.62 بالمائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل . ويتضمن ذلك رصيد قروض مقدمة للدول الأعضاء كما في 1988/12/31 بمبلغ 213,717 ألف دينار عربي حسابي مضافاً إليه أقساط قروض غير مسحوبة بمبلغ 12,767 ألف دينار عربي حسابي .

ودائع لدى البنوك

4.1.2 بلغ مجموع الودائع لدى البنوك 153,993 ألف دينار عربي حسابي كما في 1988/12/31 . ويمثل ذلك 38.18 بالمائة من صافي أصول الصندوق ، مقارنة بمجموع الودائع والبالغ 189,798 ألف دينار عربي حسابي كما في 1987/12/31 ، أي بإنخفاض مقداره 35,805 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 18.86 بالمائة .

أصـــول أخـــــرى

5.1.2 تتضمن الأصول الأخرى ودائع لدى البنوك المركزية بلغت قيمتها 5,326 ألف دينار عربي حسابي أو ما يعادل 1.32 بالمائة من صافي الأصول ، وأصول ثابتة بمبلغ 4,228 ألف دينار عربي حسابي أو ما يعادل 1.05 بالمائة من صافي الأصول ، بالإضافة إلى إستثمارات بمبلغ 18,433 ألف دينار عربي حسابي أو ما يعادل 4.57 بالمائة من صافي الأصول . وبلغ رصيد حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي مبلغ 2,829 ألف دينار عربي حسابي أي ما يعادل 0.70 بالمائة من صافي الأصول . وبلغت الفوائد المستحقة وحسابات مدينة أخرى وحسابات جارية وتحت الطلب (بعد طرح دائنون ومطلوبات أخرى) مبلغ 4,855 ألف دينار عربي حسابي أي ما يعادل 1.20 بالمائة من صافي الأصول .

رأس المـــال والإحتياطيات

6.1.2 بموجب المادة الحادية عشرة من الإتفاقية ، تتكون موارد الصندوق من : رأس المال المدفوع والإحتياطيات ، والقروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق ، وأية موارد أخرى يقررها مجلس المحافظين .

ويشكل رأسمال الصندوق أهم مصدر لتمويل القروض التي تقدم لدعم موازين مدفوعات الدول الأعضاء . وتحدد حصص الدول الأعضاء المدفوعة من رأس المال مدى إستفادة الدولة العضو من دعم الصندوق لميزان مدفوعاتها ، كما تحدد القوة التصويتية للدول الأعضاء .

رأس المـــــال

7.1.2 طبقاً لأحكام الفقرة (جـ) من المادة الخامسة عشرة من إتفاقية الصندوق وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1983 ، تمت زيادة رأس المال المصرح به من 268 مليون دينار عربي حسابي إلى 600 مليون دينار عربي حسابي ، أي بزيادة قدرها 332 مليون دينار عربي حسابي تدفع على خمسة أقساط سنوية متساوية .

وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1988 حدد رأس المال المكتتب فيه والواجب الدفع برأس المال الأصلي زائداً القسط الأول من الزيادة ومجموعه 334,400 ألف دينار عربي حسابي .

وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1988 أعطيت الدول التي لم تدفع القسط الأول من الزيادة في رأس المال مهلة للدفع حتى الاجتماع السنوي الثالث عشر لمجلس محافظي الصندوق .

وبلغ رأس المال المدفوع 289,790 ألف دينار عربي حسابي في 1988/12/31 وذلك بالمقارنة مع رأس المال المدفوع في 1987/12/31 والبالغ 290,190 ألف دينار عربي حسابي . ويمثل الفرق البالغ 400 ألف دينار عربي حسابي الأقساط المستردة من قبل بعض الدول الأعضاء . كما بلغت نسبة رأسمال الصندوق المدفوع إلى رأس المال المكتتب 86.66 بالمائة في نهاية عام 1988 ، الجدول (ب - 1) .

وبلغ رأس المال المكتتب وغير المدفوع 44,610 ألف دينار عربي حسابي ، ويتضمن المتبقي من القسط الأول من الزيادة في رأس المال ، بالإضافة إلى حصة فلسطين التي تم تأجيل المطالبة بها بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 ، وكذلك حصة جمهورية مصر العربية في رأس المال المقرر دفعه والبالغة 25,250 ألف دينار عربي حسابي .

الإحتياطيـــات

8.1.2 بموجب المادة السادسة عشرة من إتفاقية الصندوق تم إنشاء إحتياطي عام بلغ 113,591 ألف دينار عربي حسابي أي ما نسبته 28.16 بالمائة من مجموع رأس المال المدفوع والإحتياطيات ، مقارنة بمجموع الإحتياطي العام كما في 1987/12/31 والبالغ 94,366 ألف دينار عربي حسابي ، أي بزيادة قدرها 19,225 ألف دينار عربي حسابي وبمعدل نمو قدره 20.37 بالمائة .

ثانياً: نتائج أعمال السنة

الدخـــــل

1.2.2 بلغ إجمالي دخل الصندوق 22,140 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1988 ، مقارنة بإجمالي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1987 والبالغ 18,150 ألف دينار عربي حسابي ، أي بزيادة مقدارها 3,990 ألف دينار عربي حسابي ، (21.98 بالمائة) . وتمثل الفوائد والرسوم على القروض 35.62 بالمائة من إجمالي الدخل ، كما تمثل الفوائد على الودائع والإستثمارات 63.25 بالمائة . أما الإيرادات الأخرى فتمثل 1.13 بالمائة من إجمالي الدخل .

الإنفـــــاق

2.2.2 بلغ مجموع الإنفاق 2,915 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1988 مقارنة بإجمالي الإنفاق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1987 والبالغ 3,601 ألف دينار عربي حسابي ، أي بإنخفاض مقداره 686 ألف دينار عربي حسابي ، وبنسبة 19.05 بالمائة .

صافـــي الدخـــل

3.2.2 بلغ صافي الدخل 19,225 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1988 ، مقارنة بصافي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1987 والبالغ 14,549 ألف دينار عربي حسابي ، أي بإرتفاع مقداره 4,676 ألف دينار عربي حسابي ، (32.14 بالمائة) . وقد تم تحويل صافي الدخل للسنة إلى الإحتياطي العام وذلك طبقاً للفقرة (ب) من المادة (16) من إتفاقية الصندوق .

صندوق النقد العربي
الحسابات الختامية
31 كانون الأول (ديسمبر) 1988

تقرير مراقبي الحسابات

للسادة أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

لقد فحصنا البيانات المالية لصندوق النقد العربي المبينة على الصفحات من 2 إلى 7*. لقد تم فحصنا وفقاً لأصول التدقيق المتعارف عليها دولياً وقد شمل فحصنا إجراء الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية وغيرها من إجراءات المراقبة الأخرى التي إعتبرناها ضرورية وقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي طلبناها لأداء مهمتنا .

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للصندوق في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1988 وعن نتائج أعماله للسنة المنتهية في ذلك التاريخ .

في رأينا أيضاً أن الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات وأن المصروفات الإدارية الفعلية مطابقة لأحكام القواعد المالية المعمول بها في الصندوق وللحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية .

آرنســت وونـــي

أبوظبـــي
8 شباط (فبراير) 1989

* الصفحات من 2 الى 7 المذكورة في تقرير مراقبي الحسابات تمثل الصفحات من 36 الى 41 من التقرير السنوي .

صندوق النقد العربي
الميزانية العمومية
31 كانون الأول(ديسمبر) 1988

	ايضاح	1988 ألف دينار عربي حسابي	1987 ألف دينار عربي حسابي
الأصـــول			
قروض للدول الأعضاء	3	213,717	157,450
ودائع لدى البنوك المركزية	4	5,326	5,326
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك		335	368
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي		2,829	4,573
ودائع لدى البنوك		153,993	189,798
إستثمارات		18,433	17,039
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	5	25,222	21,578
الأصول الثابتة	6	4,228	4,686
		424,083	**400,818**
رأس المال والاحتياطيات والخصوم			
رأس المال المصرح به	7	600,000	600,000
رأس المال المدفوع	7	289,790	290,190
احتياطي عام	8	113,591	94,366
رأس المال المدفوع والاحتياطيات		403,381	384,556
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى		20,702	16,262
		424,083	**400,818**

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 9 المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية .

د. عبدالله القويـز
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

صندوق النقد العربي
بيان الدخل والإنفاق
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1988

	ايضاح	1988 الف دينار عربي حسابي	1987 الف دينار عربي حسابي
الدخـــــل			
فوائد ورسوم على القروض للدول الأعضاء		7,887	5,205
فوائد على الودائع		12,558	11,403
فوائد على الاستثمارات		1,444	1,221
ايرادات أخـــرى		251	321
		22,140	**18,150**
الإنفـــاق			
مصروفات إدارية وعمومية		2,675	2,551
استهلاك الأصول الثابتة		510	515
خسائر إعادة تقييم الإستثمارات		14	353
صافي فروقات تحويل العملات		(284)	182
		2,915	**3,601**
صافي الدخل للسنة حول الى الإحتياطي العام	8	**19,225**	**14,549**

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 9 المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية .

صندوق النقد العربي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول (ديسمبر) 1988

1 - نشاط الصندوق

أنشىء صندوق النقد العربي بموجب اتفاقية حررت في 27 نيسان (أبريل) 1976 من قبل 21 دولة عربية رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الإقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في جميع الدول العربية وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها . ويقوم الصندوق بصورة رئيسية بتقديم قروض للدول الأعضاء من أجل تصحيح الإختلال في موازين مدفوعاتها . إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة .

2 - السياسات المحاسبية الهامة

أ) العرف المحاسبي -

تعد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة الفعلية . بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت هذه البيانات بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي .

ب) العملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملة . تحول أرصدة الأصول (باستثناء الأصول الثابتة) والخصوم المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة المالية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار التحويل الصادرة من صندوق النقد الدولي . وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل والإنفاق . تسجل الأصول الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند دفع تكلفتها .

ج) الإستثمارات

تقيم الإستثمارات التي تشمل السندات القابلة للتداول والأوراق المالية بسعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل .

د) إستهلاك الأصول الثابتة

يستهلك الفرق بين تكلفة الأصول الثابتة وقيمتها المقدرة في نهاية مدة إستخدامها المقررة على أقساط سنوية متساوية خلال فترة استخدامها المتوقعة .

هـ) معاشات التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة

يحمل بيان الدخل والإنفاق بمساهمات التقاعد التي تحتسب وفقاً لنظام تقاعد العاملين . أما بالنسبة للعاملين غير المشمولين بنظام التقاعد فيؤخذ مخصص للمبالغ الواجبة الدفع لهم عند انتهاء خدماتهم وتحتسب هذه المبالغ وفقاً لقرارات مجلس المديرين التنفيذيين في هذا الصدد .

2- السياسات المحاسبية الهامـــة

و) إحتساب الإيرادات

يتم إحتساب الفوائد المستحقة القبض على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسباً مع الفترة الزمنية المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) . وتعلق الفوائد على قروض الدول المتأخرة بالدفع أكثر من سنة وفوائد متأخرات أقساط القروض وفوائدها وتسجل في حساب الإيرادات عند تحصيلها .

3- قروض للـــدول الأعضاء

	1988 ألف دينار عربي حسابي	1987 ألف دينار عربي حسابي
قروض مقررة	478,925	358,187
قروض غير مسحوبة	(12,767)	(10,215)
أقساط قروض مسددة	(252,441)	(190,522)
	213,717	**157,450**

تتضمن القروض للدول الأعضاء أقساط قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية تبلغ 43,452 ألف دينار عربي حسابي (47,519:1987 ألف دينار عربي حسابي) .

4- ودائـــع لـدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع مجموع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء كحصتها من رأس المال بالعملات الوطنية وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذاً للبند (4) الفقرة (أ) للمادة 14 من إتفاقية الصندوق .

5- فوائـد مستحقة وحسابات مدينة أخرى

يتضمن هذا البند فوائد مستحقة وتأخيرية غير مستلمة على القروض تبلغ 19,873 ألف دينار عربي حسابي (16,481:1987 ألف دينار عربي حسابي) .

6 - الأصول الثابتة

إن فترات الإستخدام المتوقعة للأصول الثابتة لغرض إحتساب الإستهلاك هي كالآتي :

- بناية مقر الصندوق ١٥ سنة
- الأثاث والتركيبات ٤ سنوات
- المعدات والحاسب الآلي ٤ سنوات
- السيارات سنتان

7 - رأس المـــال

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1988 تقرر تحديد رأس المال المصرح به بمبلغ 600 مليون دينار عربي حسابي وأن يكون رأس المال المكتتب به هو رأس المال الأصلي زائداً القسط الأول من الزيادة في رأس المال التي حددها قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1983 ومجموعه 334,400 ألف دينار عربي حسابي .

	1988 ألف دينار عربي حسابي	1987 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المقرر دفعه	334,400	334,800
رأس المال غير المدفوع	(44,610)	(44,610)
رأس المال المدفوع	289,790	290,190

يتضمن رأس المال غير المدفوع مبلغ 25,250 ألف دينار عربي حسابي عن مساهمة جمهورية مصر العربية في رأس المال المقرر دفعه . بناء على قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1988 تم إنهاء تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في الصندوق وعليه ستقوم بتسديد مبلغ 7,000 ألف دينار عربي حسابي والذي يمثل القسط الأول من الزيادة في رأس المال في منتصف شهر آذار (مارس) 1989 ومبلغ 6,250 ألف دينار عربي حسابي في موعد أقصاه تشرين أول (أكتوبر) 1989 ومبلغ 12,000 ألف دينار عربي حسابي في موعد أقصاه كانون الثاني (يناير) 1992 .

تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأسمال الصندوق المقرر دفعه وذلك بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .

8 - الإحتياطي العام

	1988 ألف دينار عربي حسابي	1987 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1988/1/1	94,366	79,817
محول من بيان الدخل والإنفاق	19,225	14,549
الرصيد في 1988/12/31	113,591	94,366

9 - إلتزامات مستقبلية

طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1988 فقد تقرر حجز مبلغ مائتين وخمسين مليون دولار من موارد الصندوق لحين إقرار النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية البينية في الدورة القادمة لمجلس المحافظين .

الملاحـــــق

الملحـــق (أ)
جداول قروض الصندوق

جدول (أ - 1)
القروض التي قدمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	عدد القروض	القيمة	المسحوب	المسدد
1978	2	6,563	6,563	-
1979	5	16,500	11,500	-
1980	4	11,750	10,250	4,125
1981	10	78,615	50,955	6,469
1982	8	31,440	47,567	4,541
1983	10	80,925	97,208	15,871
1984	5	18,465	18,050	27,664
1985	9	50,955	50,955	52,619
1986	11	33,555	27,805	26,021
1987	3	29,120	26,820	53,212
1988	14	121,037	118,485	61,994
المجموع	81	478,925	466,158	252,516

جـدول (أ ـ 2)
أنواع وقيم القروض التي قدمها الصندوق*

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	تلقائي		عادي		تعويضي		ممتد		تسهيل تجاري*		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1978	2	6,563	-	-	-	-	-	-	-	-	2	6,563
1979	4	5,250	-	-	-	-	1	11,250	-	-	5	16,500
1980	2	2,250	1	4,500	1	5,000	-	-	-	-	4	11,750
1981	6	15,405	1	8,820	1	9,800	2	44,590	-	-	10	78,615
1982	5	14,280	-	-	1	3,920	2	13,240	-	-	8	31,440
1983	4	34,545	1	5,700	2	31,800	-	-	3	8,880	10	80,925
1984	3	7,065	-	-	-	-	1	6,500	1	4,900	5	18,465
1985	6	42,495	-	-	2	7,760	-	-	1	700	9	50,955
1986	8	21,855	1	6,250	-	-	1	3,250	1	2,500	11	33,855
1987	-	-	1	7,050	-	-	-	-	2	22,070	3	29,120
1988	8	79,627	2	13,270	1	2,460	-	-	3	25,680	14	121,037
المجموع	48	229,035	7	45,590	8	60,740	7	78,830	11	64,730	81	478,925

* أضيف هذا التسهيل خلال عام 1981 إلى القروض التي يقدمها الصندوق .

جـدول (أ ـ 3)

رصيد القروض القائمة* بذمة الدول المقترضة بأنواعها المختلفة في 1987 و1988

(ألف دينار عربي حسابي)

نوع القروض	نهاية عام 1987			نهاية عام 1988			التغير خلال عام 1988		
	العدد	المبلغ	نسبة مئوية	العدد	المبلغ	نسبة مئوية	العدد	المبلغ	معدل التغير 88/87 (%)
قروض تلقائية	18	59,898	38.0	22	96,929	45.4	4	37,031	61.8
قروض عادية وممتدة	10	60,878	38.7	11	58,088	27.2	1	2,790-	4.6-
تسهيل تبادل تجاري	6	27,995	17.8	7	50,775	23.7	1	22,780	81.4
قروض تعويضية	3	8,680	5.5	3	7,925	3.7	0	755-	8.7-
المجموع	37	157,451	100.0	43	213,717	100.0	6	56,266	35.7

* **جملة القروض المسحوبة** ـ جملة الأقساط المسددة منها .

جـدول (أ - 4)

نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى حصتها من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل في 1987 و1988

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولـة	نهايـة 1987			نهايـة 1988		
	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية
الأردن	6,020	5,320	113	6,142	5,320	115
تونس	8,625	6,900	125	6,037	6,900	87
الجزائر	-	-	-	46,550	37,240	125
السودان	30,898	9,800	315	30,898	9,800	315
سورية	6,840	7,120	96	7,683	7,120	108
الصومال	14,877	3,920	380	14,877	3,920	380
العراق	46,550	37,240	125	46,550	37,240	125
مصر	-	-	-	4,687	6,250	75
المغرب	17,456	14,800	118	18,444	14,800	125
موريتانيا	13,085	4,920	266	12,770	4,920	260
اليمن الشمالي	13,100	10,600	124	13,919	10,200	136
اليمن الجنوبي	-	4,920	-	5,160	4,920	105
المجموع	157,451	105,540	149	213,717	148,630	144

جـدول (أ - 5)
بيان الإكتتاب المدفوع والقروض المقدمة

(ألف دينار عربي حسابي)

البيـــان	78/12/31	79/12/31	80/12/31	81/12/31	82/12/31	83/12/31	84/12/31	85/12/31	86/12/31	87/12/31	88/12/31
إجمالي المدفوع من الإكتتاب	**67,041**	**118,366**	**131,546**	**151,370**	**229,810**	**248,090**	**268,250**	**295,390**	**312,790**	**290,190**	**289,790**
المدفوع بالعملات المحلية والمودع بالمصارف المركزية للدول الأعضاء	4,966	4,966	5,226	5,226	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326
المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	62,075	113,400	126,320	146,144	224,484	242,764	262,924	290,064	307,464	284,864	284,464
القروض المقدمة خلال العام	6,563	16,500	11,750	78,615	31,440	80,925	18,465	50,955	33,855	29,120	121,037
أرصدة القروض* القائمة (بما فيها غير المسحوب)	6,563	23,063	30,688	102,834	129,733	194,787	185,588	183,924	191,758	167,666	226,484
أرصدة القروض القـائمة** في ذمة الدول المقترضة	6,563	18,063	24,188	68,674	111,700	193,037	183,423	181,759	183,843	157,451	213,717
نسبة القروض المقدمة خلال العام إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	14.55	9.30	53.79	14.01	33.34	7.02	17.57	11.01	10.22	42.55
نسبة أرصدة القروض القائمة (بما فيها غير المسحوب) إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	20.34	24.29	70.37	57.79	80.24	70.59	63.41	62.37	58.86	79.62
نسبة أرصدة القروض القائمة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	15.93	19.15	46.99	49.76	79.52	69.76	62.66	59.79	55.27	75.13

* جملة القروض المقدمة مطروحاً منها أقساط القروض المسددة .

** جملة القروض المسحوبة مطروحاً منها أقساط القروض المسددة .

جدول (أ - 6)
أسعار الفائدة التي يتقاضاها الصندوق

(نسبة مئوية سنوية)

السنة	القروض التلقائية	تسهيل تشجيع التبادل التجاري	القروض العادية والممتدة والتعويضية
السنة الأولى	3.75	4.95	5.20
2 - 1	4.25	5.25	5.50
3 - 2	4.75	5.55	5.80
4 - 3	-	5.85	6.10
5 - 4	-	-	6.40
6 - 5	-	-	6.70
7 - 6	-	-	7.00

الملحـــق (ب)
جداول عامـــة

جدول (ب - 1)
رأس المال المكتتب به والمدفوع*
كما في 31 ديسمبر 1988

(مليون دينار عربي حسابي)

الدولـــــــة	رأس المال المكتتب بـــــه	المدفوع بالعملة المحلية	إجمالي المدفوع	الأقساط المستحقة وغير المسددة
1- المملكة الأردنية الهاشمية	5.40	0.08	5.40	-
2- دولة الامارات العربية المتحدة	19.20	0.30	19.20	-
3- دولة البحرين	5.00	0.08	5.00	-
4- الجمهورية التونسية	7.00	0.10	7.00	-
5- جمهورية الجزائر الديمقراطية	42.40	0.76	38.00	4.40
6- المملكة العربية السعودية	48.40	0.76	48.40	-
7- جمهورية السودان	13.00	0.20	10.00	3.00
8- الجمهورية العربية السورية	7.20	0.08	7.20	-
9- جمهورية الصومال الديمقراطية	5.00	0.08	4.00	1.00
10- الجمهورية العراقية	42.40	0.76	38.00	4.40
11- سلطنة عمان	5.00	0.08	5.00	-
12- دولة قطر	12.80	0.20	10.00	2.80
13- دولة الكويت	32.00	0.50	32.00	-
14- الجمهورية اللبنانية	6.60	0.10	5.00	1.60
15- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	13.44	0.186	13.44	-
16- جمهورية مصر العربية[1]	32.00	0.50	6.75	25.25
17- المملكة المغربية	15.00	0.20	15.00	-
18- الجمهورية الاسلامية الموريتانية	5.00	0.08	5.00	-
19- الجمهورية العربية اليمنية	10.40	0.20	10.40	-
20- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	5.00	0.08	5.00	-
21- فلسطيـــن[2]	2.16	-	-	2.16
المجمـــــــوع	334.40		289.79	44.61

* رأس المال المصرح به طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم 88/4 هو 600 مليون دينار عربي حسابي .

(1) تم تأجيل مطالبة جمهورية مصر العربية بتسديد أقساط رأس المال المستحقة وذلك طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (2) لسنة 1979 .

(2) تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها من رأسمال الصندوق المقرر دفعه وذلك بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .

جدول (ب - 2)
المعونة الفنية : الدورات التي أقامها صندوق النقد العربي

الدولة/الدورة	إعداد ميزان المدفوعات				إدارة الاحتياطيات وتحليل مخاطر الإئتمان		التحليل المالي	الرقابة على المصارف	المالية العامة	الاحصاءات النقدية والمصرفية	أساليب التحليل الإقتصادي	ادارة الاقتصاد الكلي	المجموع لكل دولة
	1981	1983	1985	1988	1981	1985	1983	1985	1986	1987	1987	1988	
الأردن	1	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2	1	15
الامـــارات	4	7	2	4	6	2	2	3	2	2	2	4	40
البحريـــن	1	1	-	2	1	1	1	1	-	2	1	2	13
تونـــس	1	1	1	2	1	1	1	1	1	2	1	1	14
الجزائـــر	2	-	-	2	-	1	1	1	-	-	1	1	9
السعوديـــة	1	1	1	2	1	1	1	2	4	1	3	3	21
الســـودان	1	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2	1	15
سوريـــة	-	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	11
الصومـــال	1	1	1	1	1	1	-	1	-	1	1	1	10
العـــراق	1	1	1	1	1	1	1	1	2	1	1	1	13
عمـــان	1	1	1	-	1	-	1	1	1	1	1	2	11
قطـــر	-	2	-	2	-	1	1	1	1	1	1	-	9
الكويـــت	2	1	1	-	1	2	-	1	1	-	2	2	13
لبنـــان	-	-	-	1	-	-	1	1	-	-	-	2	5
ليبيـــا	1	-	1	2	-	1	1	1	-	1	2	2	12
مصـــر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3	3
المغـــرب	1	2	1	2	1	2	1	1	1	2	2	1	17
موريتانيـا	-	1	1	-	-	1	1	1	-	1	1	1	8
اليمن الشمالي	1	1	1	1	1	1	1	1	-	1	1	1	11
اليمن الجنوبي	1	1	1	2	1	1	1	1	1	2	2	1	15
فلسطيـــن	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	1	2
المجموع لكل دورة	20	24	16	28	19	20	18	21	19	23	27	32	267

جـدول (ب - 3)
المعونة الفنية : نشاط الصندوق في مجال
إقامة الدورات التدريبية في مقره 1981-1988

موضوع الدورة	مدة الدورة	الجهات المتعاونة مع الصندوق	عدد الدول الأعضاء المشاركة	عدد المتدربين
1981				
1- إعداد ميزان المدفوعات	17 يوما	صندوق النقد الدولي واللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا .	15	20
2- إدارة الإحتياطيـات وتحليل مخاطر الإئتمان	7 أيام	مؤسسة شرودر واج - لندن ، ومؤسسة تحليل الإئتمان المصرفي والدولي - بلندن ومؤسسة النقد العربي السعودي	14	19
1983				
3- إعداد ميزان المدفوعات	18 يوما	صندوق النقد الدولي واللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا .	16	24
4- التحليل المالي	11 يوما	معهد الإدارة الأردني	17	18
1985				
5- إعداد ميزان المدفوعات	18 يوما	صندوق النقد الدولي واللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا .	15	16
6- إدارة الإحتياطيات	18 يوما	جيمس كابل وشركاه	17	20
7- الرقابة على المصارف	13 يوما	البنك الاحتياطي الفيدرالي خبير من المصرف المركزي - الإمارات	18	21
1986				
8- المالية العامة	23 يوما	صندوق النقد الدولي	12	19
1987				
9- الإحصاءات النقدية والمصرفية	21 يوما	صندوق النقد الدولي	16	23
10- أساليب التحليل الإقتصادي	21 يوما	ـــــ	18	27
1988				
11- إعداد ميزان المدفوعات	19 يوما	صندوق النقد الدولي	17	28
12- إدارة الإقتصاد الدولي	38 يوما	صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	20	32

جدول (ب - 4)
الإجتماعات والندوات التي شارك فيها الصندوق
خلال عام 1988

الجهة المنظمة	المكان	الموعد	الموضوع
جامعة الدول العربية	تونس	2-4 فبراير	الدورة الثالثة والأربعون المجلس الاقتصادي والإجتماعي
البنك الإسلامي للتنمية	تونس	7-8 مارس	الاجتماع السنوي الثالث عشر، مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية
البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	الدار البيضاء	16-18 مارس	الإجتماع الحكومي حول البرنامج الإقليمي للدول العربية
صندوق النقد العربي	مسقط	31 مارس 1 ابريل	الإجتماع الإستثنائي الثاني، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة للبلاد العربية	دمشق	9-12 أبريل	الدورة الثلاثون، مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية
الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	الكويت	30 أبريل 1 مايو	إجتماع تنسيق إحصاءات التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 1988
صندوق النقد العربي	دمشق	19 يونيو	المكتب الدائم، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
صندوق النقد العربي	أبوظبي	2-5 يوليو	إجتماع المنظمات المشاركة في إعداد التقرير الإقتصادي العربي الموحد 1988
المعهد الدولي للمالية العامة	اسطنبول	22-26 أغسطس	الإجتماع السنوي الرابع والأربعين
صندوق النقد العربي	دمشق	27-28 أغسطس	الدورة الثالثة عشرة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
جامعة الدول العربية	تونس	8-9 سبتمبر	الدورة الخامسة والأربعون، المجلس الإقتصادي والإجتماعي

جدول (ب - 4)
الإجتماعات والندوات التي شارك فيها الصندوق
خلال عام 1988

الجهة المنظمة	المكان	الموعد	الموضـــوع
الصندوق والمصرف الدوليين	برلين	30-25 سبتمبر	الإجتماع السنوي المشترك الثالث والأربعون للصندوق والمصرف الدوليين
إتحاد المصارف العربية	تونس	17-15 أكتوبر	ندوة دور المصارف العربية في تعميق وتنمية التجارة والخدمات البيئية بين الدول العربية والعالم الخارجي
جامعة الدول العربية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية .	تونس	8-5 نوفمبر	المؤتمر الرابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب
الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	الكويت	16-15 نوفمبر	الاجتماع الأول لتنسيق وجمع إحصاءات التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 1988
معهد اكسفورد للطاقة	اكسفورد	18 نوفمبر	إجتماع محافظي معهد اكسفورد للطاقة
إتحاد المصارف العربية	أبوظبي	21-19 نوفمبر	لقاء التعاون المصرفي العربي
إتحاد الغرف الخليجية	البحرين	28-27 نوفمبر	ندوة تنمية الصادرات الخليجية
جامعة الدول العربية	تونس	29-28 نوفمبر	الإجتماع التمهيدي للتقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 1988
صندوق النقد العربي	أبوظبي	7-5 ديسمبر	ندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية
اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا	بغداد	15-14 ديسمبر	فريق العمل حول نظام تبادل المعلومات الالكترونية المتعلقة بالإدارة والتجارة والمواصلات
صندوق النقد العربي	أبوظبي	24 ديسمبر	إجتماع المكتب الدائم ، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

جدول (ب - 5)
أعضاء مجلس المحافظين

المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ:	السيد حسين القاسم محافظ البنك المركزي
	نائب المحافظ:	الدكتور عبد المجيد قاسم وكيل وزارة المالية
الامارات العربية المتحدة	المحافظ:	السيد أحمد حميد الطاير وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة
	نائب المحافظ:	السيد عبد الملك يوسف الحمر محافظ المصرف المركزي
دولة البحرين	المحافظ:	السيد ابراهيم عبد الكريم وزير المالية والإقتصاد الوطني
	نائب المحافظ:	السيد عبد الله حسن سيف محافظ مؤسسة نقد البحرين
الجمهورية التونسية	المحافظ:	السيد إسماعيل خليل محافظ البنك المركزي التونسي
	نائب المحافظ:	السيد عبد المجيد فرج مدير عام شؤون المالية الخارجية البنك المركزي التونسي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ:	السيد سيد أحمد غزالي[1] وزير المالية
	نائب المحافظ:	السيد بدر الدين نويوه محافظ البنك المركزي الجزائري
المملكة العربية السعودية	المحافظ:	الشيخ محمد أبا الخيل وزير المالية والإقتصاد الوطني
	نائب المحافظ:	الشيخ حمد السياري محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي
جمهورية السودان	المحافظ:	الدكتور عمر نور الدائم[2] وزير المالية والتخطيط الإقتصادي
	نائب المحافظ:	السيد مهدي الفكي[3] محافظ بنك السودان

(1) كان محافظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حتى نوفمبر 1988 الدكتور عبد العزيز خلف .
(2) كان محافظ جمهورية السودان الدكتور بشير عمر فضل الله .
(3) كان نائب محافظ جمهورية السودان حتى 14 نوفمبر 1988 السيد إسماعيل مصباح مكي .

جدول (ب - 5)
أعضاء مجلس المحافظين

الجمهورية العربية السورية	المحافظ:	الدكتور محمد العمادي وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية
	نائب المحافظ:	السيد محمد الشريف حاكم مصرف سورية المركزي
جمهورية الصومال الديمقراطية	المحافظ:	السيد عبد الرحمن جامع بري وزير المالية والدخل
	نائب المحافظ:	السيد محمود محمد نور محافظ البنك المركزي
الجمهورية العراقية	المحافظ:	الدكتور حكمت عمر الحديثي وزير المالية
	نائب المحافظ:	السيد صبحي فرنكول محافظ البنك المركزي العراقي بالوكالة
سلطنة عمان	المحافظ:	السيد محمد بن موسى اليوسف وكيل وزارة المالية
	نائب المحافظ:	السيد حمود بن صالح العنبوري دائرة التدقيق الداخلي - البنك المركزي
دولة قطر	المحافظ:	الشيخ عبد العزيز بن خليفة آل ثاني وزير المالية والبترول
	نائب المحافظ:	السيد ماجد الماجد مدير عام مؤسسة النقد القطري
دولة الكويت	المحافظ:	السيد جاسم محمد عبد المحسن الخرافي وزير المالية
	نائب المحافظ:	الشيخ سالم عبد العزيز الصباح محافظ البنك المركزي
الجمهورية اللبنانية	المحافظ:	السيد سمير عكاري نائب حاكم مصرف لبنان
	نائب المحافظ:	السيد جورج كوتيا عضو لجنة الرقابة على المصارف مصرف لبنان

جدول (ب - 5)
أعضاء مجلس المحافظين

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية	المحافظ:	السيد محمد الزروق رجب محافظ مصرف ليبيا المركزي
	نائب المحافظ:	الدكتور سعيد عبد العاطي[1] مدير عام ادارة المراقبين أمانة الخزانة
جمهورية مصر العربية	المحافظ:	الدكتور محمود صلاح الدين حامد محافظ البنك المركزي
	نائب المحافظ:	الدكتور محمد أحمد الوزاز وزير المالية
المملكة المغربية	المحافظ:	السيد محمد بوعرادة وزير المالية
	نائب المحافظ:	السيد أحمد بناني والي بنك المغرب
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	المحافظ:	السيد محمد ولد الناني[2] وزير المالية والإقتصاد
	نائب المحافظ:	
الجمهورية العربية اليمنية	المحافظ:	السيد علوي صالح السلامي وزير المالية
	نائب المحافظ:	السيد علي علي النصيف مدير عام وعضو مجلس البنك المركزي
جمهورية اليمن الديمقراطية	المحافظ:	الدكتور أحمد ناصر دنمي وزير المالية
	نائب المحافظ:	السيد سالم محمد الأشولي محافظ مصرف اليمن
فلسطين	المحافظ:	السيد سعيد الخوري الصندوق القومي الفلسطيني
	نائب المحافظ:	الدكتور صالح جلاد الصندوق القومي الفلسطيني

(1) كان نائب محافظ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية حتى 5 نوفمبر 1988 السيد بشير علي خلاط .

(2) كان محافظ الجمهورية الإسلامية الموريتانية حتى 11 ديسمبر 1988 السيد ولد أحمد اللولي .

جـدول (ب - 6)
أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين

الدكتور عبدالله ابراهيم القويز رئيس مجلس المديرين التنفيذيين
(السعودية)

المديرون التنفيذيون :	الدول التي يمثلونها :	القوة التصويتية (%)
السيد عبد الواحد المخزومي*	الجمهورية العراقية	
(العراق)	جمهورية السودان	16.67
السيد عبد الجليل أحمد الغربللـــي	دولة الكويت	
(الكويت)	دولة الامارات العربية المتحدة	15.55
السيد عبد الفتاح بنمنصور	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية	
(المغرب)	الجمهورية التونسية	
	المملكة المغربية	
	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	14.69
السيد علي الصقير	المملكة العربية السعودية	13.82
(السعودية)		
السيد بدر الدين نويوه	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	
(الجزائر)	الشعبيـــة .	12.23
الدكتور ماهر شكري	الجمهورية العربية السورية	
(الأردن)	الجمهورية اللبنانية	
	المملكة الأردنية الهاشمية	
	فلسطيـــن	9.63
السيد عبدالله داوود	دولة قطر	
عبد الله	دولة البحرين	
(عمان)	سلطنة عمان	9.02
السيـد آدم عمـر اليـي	الجمهورية العربية اليمنية	
(الصومال)	جمهورية الصومال الديمقراطية	
	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	8.39

* كان المدير التنفيذي للجمهورية العراقية وجمهورية السودان حتى 21 يوليو 1988 السيد عدنان قصاب باشي .

الملحـــق (ج)
الأشكال البيانيـــة

شكل (1)

المجموع التراكمي لقيم القروض المقدمة
والمسدد منها 1978 - 1988

(مليون دينار عربي حسابي)

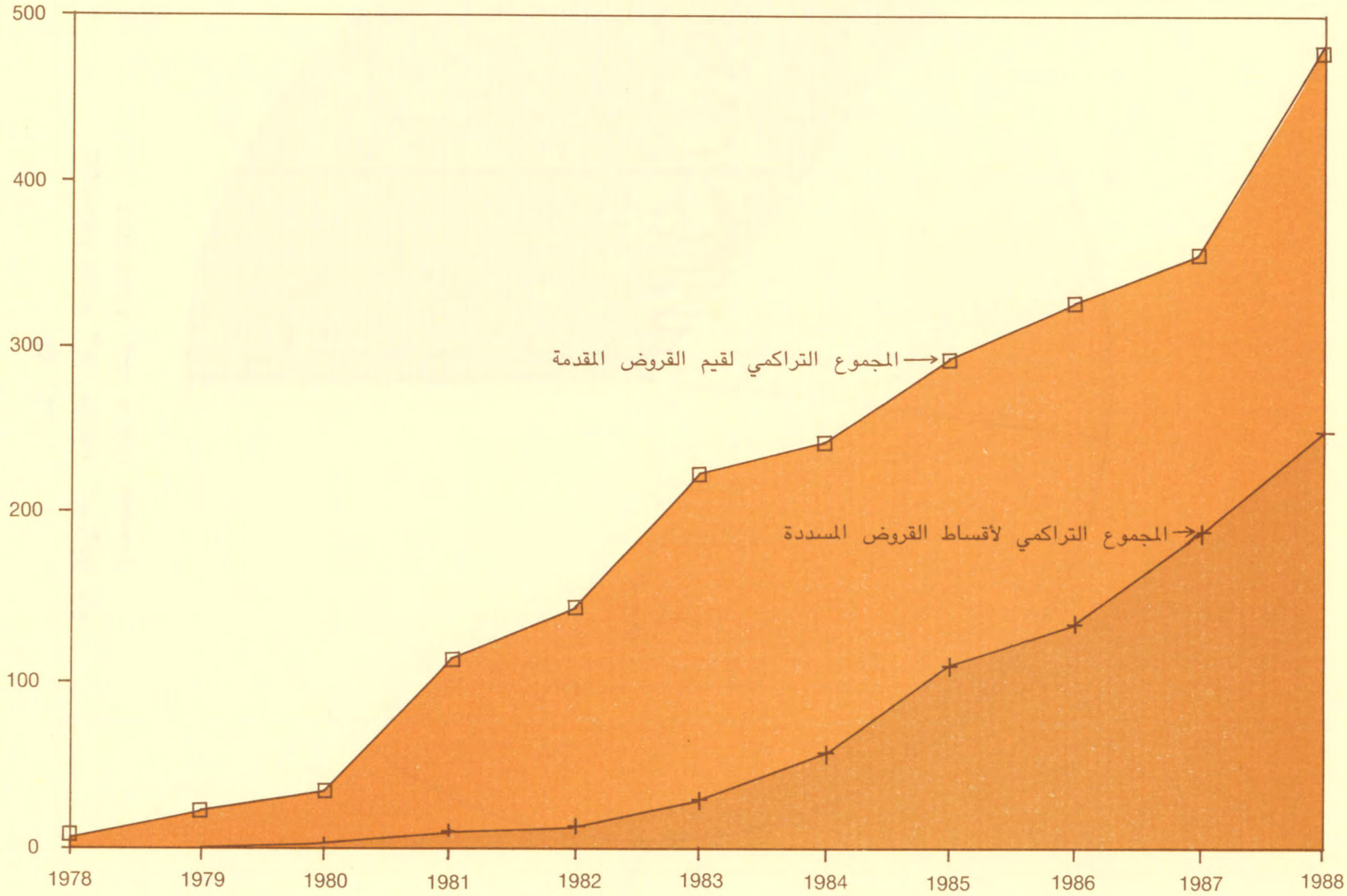

شكل (2)

قيم القروض المختلفة التي قدمها الصندوق
ونسبتها المئوية حتى 1988/12/31

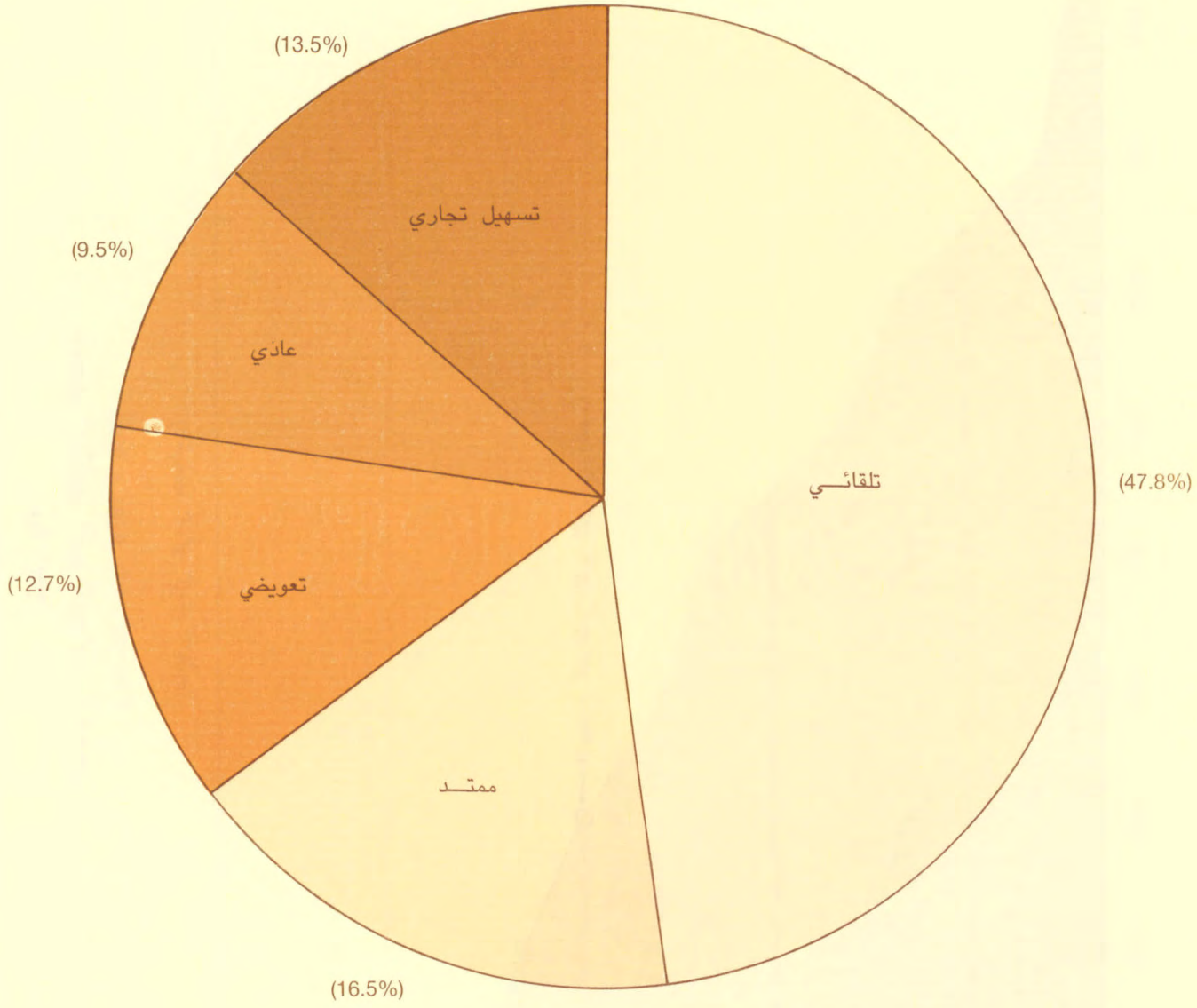

شكل (3)

نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة
الى حصصها المدفوعة بعملات قابلة للتحويل
في نهاية سنتي 1987و1988
(في المائة)

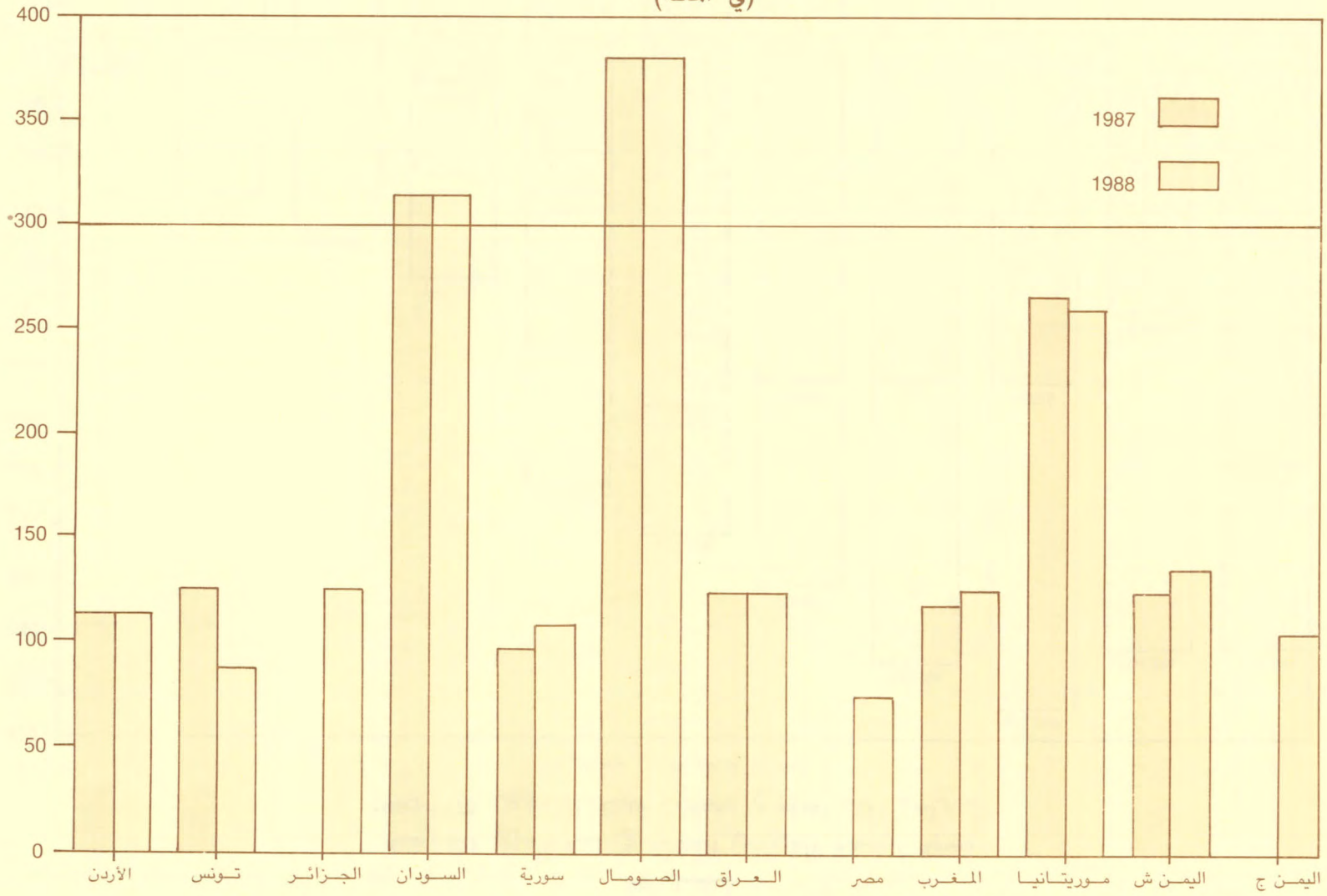

* الحد الأقصى للقروض التي تقدم للدولة العضو اعتباراً من يوليو 1983 ، وكان قبل ذلك 500% .

شكـــل (4)

نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل 1978-1988

(مليون دينار عربي حسابي)

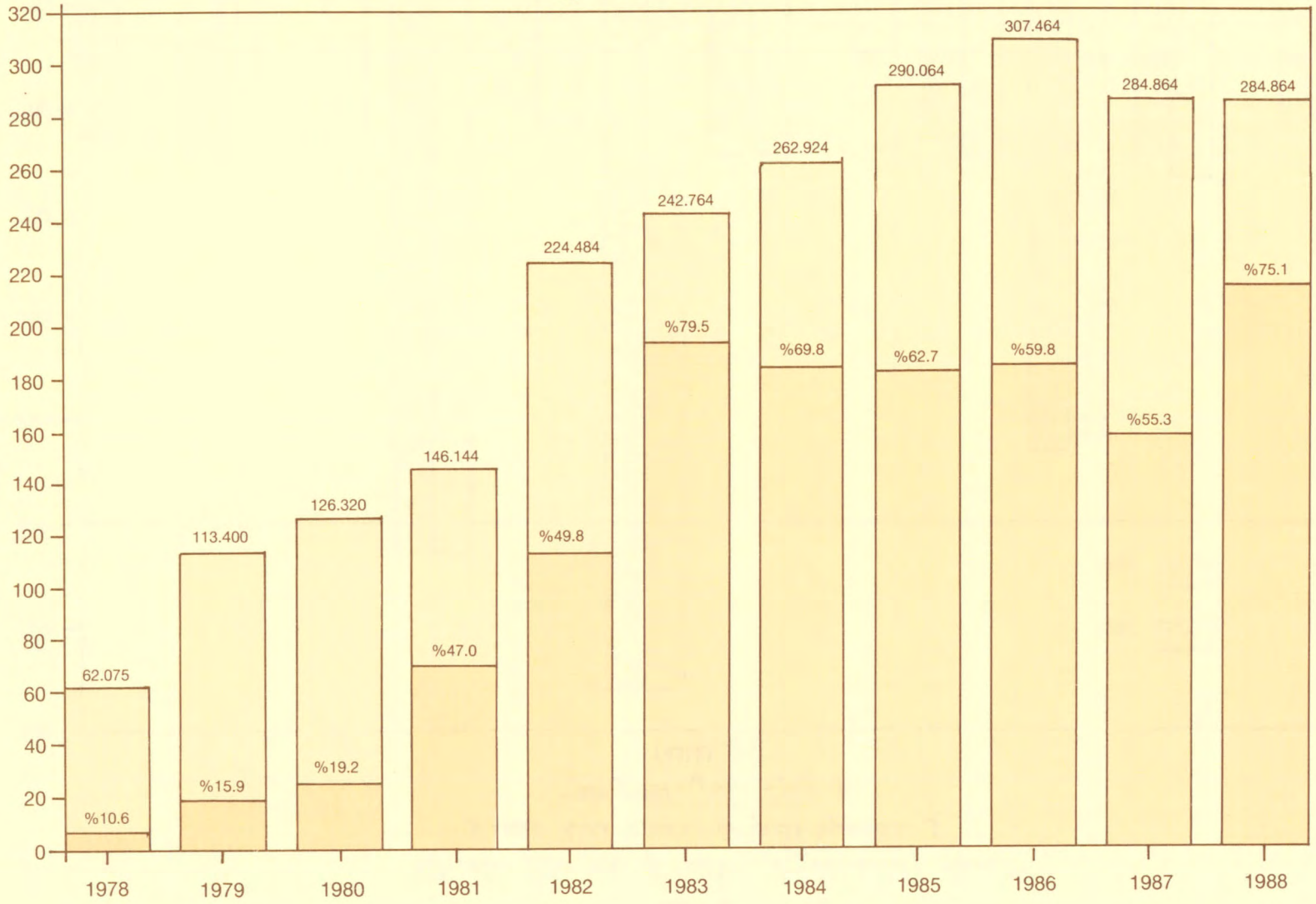

شكل (5)

رأس المال المدفوع ورأس المال المقرر دفعه

1988-1977

(مليون دينار عربي حسابي)

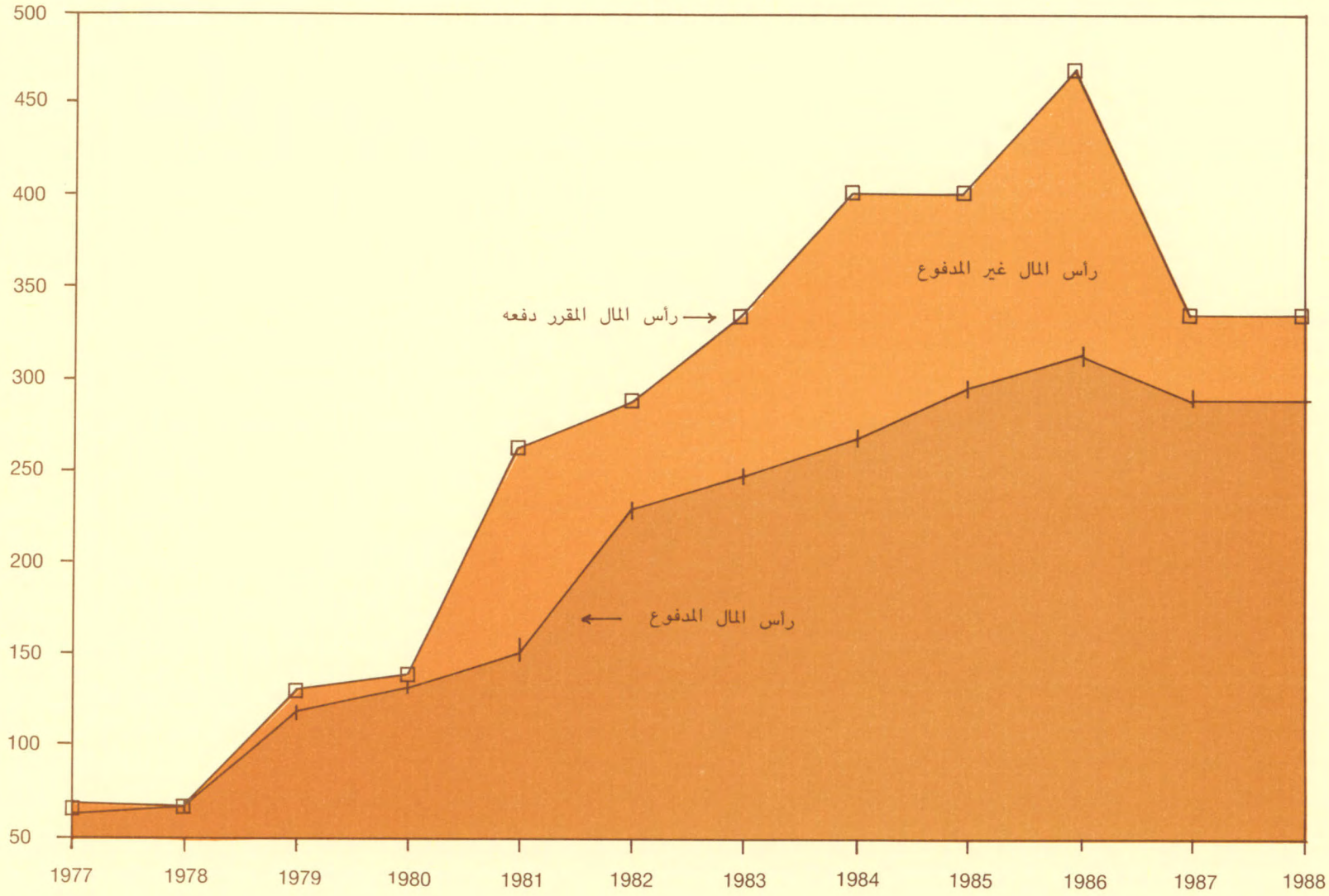

الملحـــق (د)

مطبوعات الصندوق عام 1988

مطبوعات الصندوق عام 1988

أصدر الصندوق إثني عشر تقريراً ومنشوراً خلال عام 1988 ، وتناولت هذه الوثائق أوجه نشاط الصندوق والتطورات النقدية والمالية والتجارية والإقتصادية في البلاد العربية . وفيما يلي عناوين تلك المطبوعات .

(1) التقرير الإقتصادي العربي الموحد 1987 (عربي) .

(2) التقرير السنوي 1987 (عربي) .

(3) التقرير السنوي 1987 (إنجليزي) .

(4) الحسابات القومية للدول العربية 1976-1986 .

(5) أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية 1978-1987 .

(6) التجارة الخارجية للدول العربية 1976-1986 .

(7) النقد والإئتمان في الدول العربية 1977-1987 .

(8) الدول العربية ، مؤشرات إقتصادية 1976-1986 .

(9) موازين المدفوعات والدين العام للدول العربية 1976-1986 .

(10) القرارات الصادرة عن مجلس محافظي الصندوق منذ إجتماعه الأول سنة 1977 حتى إجتماعه الحادي عشر سنة 1987 .

(11) الإجتماع السنوي الثاني عشر لمجلس المحافظين ، ابريل 1988 .

(12) القواعد الإجرائية لمجلس المديرين التنفيذيين .

دار الفجر بالفون : ٤٧٨٣٠٠ – أبوظبي